جامعة ابن خلدون – تيارت–
كلية علوم تجارية واقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية علوم التسيير

مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية المحلية بالجزائر

دراسة حالة – واقع التنمية الفلاحية المحلية لولاية تيارت ودورها التنموي

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد وتنمية

إعداد الطلبة:

- **قاسمي هاشـم عمر**
- **بومعزة محمد الأمين**

الأستاذ المشرف:

ساعد محمد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

السنـة الجامعـية: 2017/2016

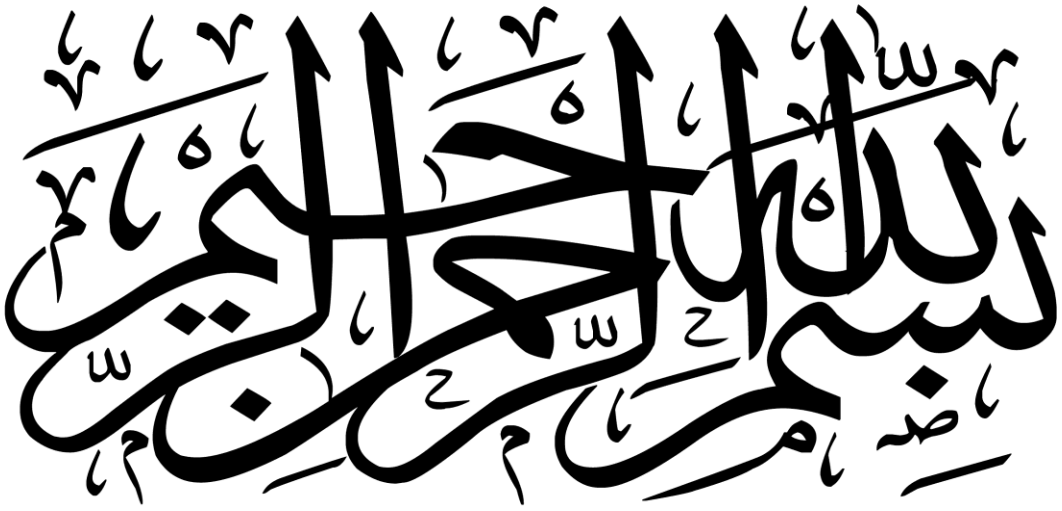
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

الحمد لله حمدا يليق بوجهه الكريم لتوفيقه لنا على إتمام رسالتنا العلمية و الصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين "سيدنا محمد " و على آله و أصحابه الطيبين و الطاهرين .

نتوجه بالشكر و التقدير لأستاذنا الفاضل الدكتور : ساعد محمد المشرف على هذه الدراسة فقد كان نبراس علم نهتدي بهديه و موردا عذبا طيبا ننهل من علمه و سعته الثقافية، و الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته البراقة التي استقامت بها هذه الدراسة، كما نتقدم بعظيم الشكر لكل طاقم قسم اقتصاد وتنمية لجامعة "ابن خلدون تيارت"، و كذا طاقم المكتبة الجامعية.

و نسأل الله سبحانه و تعالى أن يجزي عنا كل من ساهم في انجاز رسالتنا خير الجزاء.

و نتمنى سبحانه أن يوفقنا إلى ما فيه الخير لنا و لوطننا و لأمتنا العربية

إهـــداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا أما بعد

فإلى من نزلت في حقّهم الآيتين الكريمتين في قوله تعالى

أهدي هذا العمل المتواضع أمي و أبي العزيزين حفظهما الله لي

اللّذان سهرا وتعبا على تعليمي في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد

وإلى أفراد أسرتي ، سندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضل.

إلى كل أقاربي

إلى كل الأصدقاء و الأحباب من دون استثناء

إلى أساتذتي الكرام و كل رفقاء الدراسة

وفي الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخرّج

إهـــداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل إلى

من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات، إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه أبى الكريم أدامه الله لي

إلى إخوتي

إلى الأصدقاء

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهـــــــداء

مقـــــدمـة ..... أ

الفــصل الأول: ماهية القطاع الفلاحي

المبحث الأول : عموميات حول القطاع الفلاحي 03

المطلب الأول : ماهية الفلاحة 03

المطلب الثاني :أولويات الفلاحة كاختيار قطاعي للنمو الاقتصادي 05

المطلب الثالث :علاقة الفلاحة بالنمو الاقتصادي 09

المبحث الثاني :مفاهيم عامة حول الدعم الفلاحي وتمويل السياسة الفلاحية 15

المطلب الأول :الدعم الفلاحي 15

المطلب الثاني :تمويل السياسة الفلاحية 16

المطلب الثالث :السياسة الهيكلية و التمويلية للسياسة الفلاحية 20

المبحث الثالث :مساهمة الفلاحة في الاقتصاد الجزائري 21

المطلب الأول :مساهمة القطاع الفلاحي في مؤشرات الاقتصاد الوطني 21

المطلب الثاني :مساهمة القطاع الفلاحي في تقليص الفجوة الغذائية 24

المطلب الثالث :مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية القطاع الصناعي 28

الفصـــل الثاني :مفاهيم عامة حول التنمية المحلية

المبحث الأول : مدخل إلى مفهوم التنمية 34

المطلب الأول : تعريف التنمية و أهدافها 34

المطلب الثاني : أبعاد و مستلزمات التنمية 36

المطلب الثالث : قياس التنمية 39

المبحث الثاني : ماهية التنمية المحلية 43

المطلب الأول : مفهوم التنمية المحلية و أهدافها 43

المطلب الثاني : مجالات التنمية المحلية 46

المطلب الثالث : التنمية المحلية و التخطيط الإقليمي 48

المبحث الثالث : واقع التنمية المحلية..... 51
المطلب الأول : مقومات التنمية المحلية..... 51
المطلب الثاني : عوامل و مظاهر التنمية المحلية..... 54
المطلب الثالث : التنمية المحلية و صورة توافر الموارد المالية..... 55
الفصـل الثالث :واقع التنمية المحلية لولاية تيارت ودورها التنموي
المبحث الاول : مساهمة القطاع الفلاحي التنمية..... 61
المطلب الأول :دور القطاع الفلاحي في إمتصاص البطالة في الجزائر..... 61
المطلب الثاني : مساهمة القطاع الفلاحي في توفير الغذاء..... 63
المطلب الثالث : تحسين وضع الميزان التجاري..... 64
المبحث الثاني : المؤهلات الفلاحية لولاية تيارت..... 67
المطلب الأول : تقديم لولاية تيارت..... 67
المطلب الثاني : الطابع الزراعي و تطور المنتجات الأساسية..... 69
المطلب الثالث: أهم المنتوجات الفلاحية من سنة 1999م إلى غاية 2016..... 70
المبحث الثالث : برنامج التطوير الفلاحي لولاية تيارت..... 74
المطلب الأول : برنامج التنمية الفلاحية 2016/2000..... 74
المطلب الثاني : برنامج إصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الإمتياز في الولاية..... 76
المطلب الثالث : برنامج توسيع المساحات المسقية (2015-2019)..... 78
خاتمة..... 81
قائمة المصادر والمراجع..... 85
قائمة الأشكال والجداول..... 91

مقدمة

مقدمة:

إن القطاع الفلاحي من بين أهم عناصر التنمية الاقتصادية بصفة عامة و التنمية المحلية فهو محرك للقطاعات الأخرى و في جميع الميادين الفعالة في عملية التنمية، و يرى الكثير من المفكرين الاقتصاديين أن القطاع الفلاحي هو أحد ركائز الكثير من الدول المتقدمة و هو الذي يساعدها و إلى حد كبير إلى التقدم المشهود إلى يومنا هذا .وهذا يؤدي أيضا إلى الرفع من الإنتاجية و التنسيق بين الفلاحة، مما تبلورت هذه الأهمية في لقاء اهتمام كبير من الدول المتقدمة و كذا الربط بين القطاعات الأخرى. مما جعل البلدان النامية تأخذ نهج البلدان المتقدمة وتهتم بالقطاع الفلاحي و على أسسها الجزائر و ذلك و عن طريق وضع سياسات و إستراتيجيات محلية وإقليمية من أجل تطوير القطاع الفلاحي وزيادة الإنتاجية مثل: برامج التنمية الفلاحية و الدعم الفلاحي و برامج الإصلاح لكي يصبح هذا القطاع فعال، ومنه باقتصاد محلي جيد ومن اقتصاد محلي أمثل نصل إلى اقتصاد عام راقي.

الإشكالية :

- ومن هنا يمكن لنا طرح الإشكالية التالية :
- إلى أي مدى يمكن مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية المحلية ؟

ومن هذه الإشكالية تردنا بعض الأسئلة هي كالتالي:

- ما هو القطاع الفلاحي في الجزائر و ما هي أهميته؟
- إلى أي حد ممكن يمكن لهذا القطاع المساهمة في عملية التنمية محيا و إقليميا ؟
- هل المشاريع الإنمائية وتطويرية القطاع الفلاحي تؤثر على التنمية الاقتصادية ؟

فرضيات البحث:

- إن القطاع الفلاحي يساهم بدرجة كبيرة في عملية التنمية .
- التطوير للقطاع الفلاحي محلياً يؤثر على التنمية المحلية إيجابياً .
- القطاع الفلاحي يترابط مع العديد من القطاعات الأخرى و يؤثر عليهم في مجال التنمية.

أسباب اختيار الموضوع:

- الأهمية الكبيرة التي يلم بها هذا القطاع في عملية التنمية .
- نظراً لقلة الاهتمام بهذا القطاع و قلة الدراسات .
- وقلة المراجع في العديد من المرافق يجب الإضافة الفكرية .
- ويجب إعادة النظر و الدراسة من أجل تنمية فلاحية .
- مكانة القطاع الفلاحي عند الدول المتقدمة اقتصاديا .

أهمية البحث:

- إن دراسة القطاع الفلاحي يمكن أن نثري من فكر الطالب في هذا المجال، و تفيد هذا الموضوع بمعلومات قيمة تكون إضافة وذلك بمعرفة ما يوجد فيه، و اكتشاف منتجاته و هذا تقدم لنا حيث تعتبر إضافة لنا في جميع النواحي .

أهداف الدراسة:

- تعرف إلى الدراسات السابقة من أجل تطوير القطاع الفلاحي، وذلك من خلال التعرف إلى برامج التطوير و التنمية و التوسيع و اكتشاف السياسات المتبعة ومعرفة المشاكل و العراقيل المواجهة له و الحلول المتبعة من أجل تفادي هذه المشاكل، و توضيح أن هدا القطاع يساهم في عملية التنمية .

حدود الدراسة :

- تطرقنا في الجانب النظري إلى تطوير القطاع الفلاحي، في الجزائر في فترات زمنية منذ الثمانينات إلى غاية 2013 أما دراستنا كانت لولايتنا إلى غاية 2016.

المنهج المستخدم:

- إستخدم المنهج التاريخي و ذلك من خلال دراسة المراحل التاريخية لتطور القطاع الفلاحي في الجزائر، و المنهج الوصفي و التحليلي و الذي اعتمدنا عليه في دراستنا الميدانية لأننا استعملنا جداول و أعمدة بيانية وخريطة و تحليلات.

أدوات الدراسات:

إن من أهم الأدوات المستخدمة في دراساتنا المراجع، و المصادر المختلفة و المتعلقة بمساهمة القطاع الفلاحي من التنمية المحلية في الجزائر، وذلك بالاعتماد على الدراسات السابقة كما استخدمنا في دراساتنا شهادات ماجيستر، الدكتوراه و مجموعة من الكتب و الاعتماد أيضاً على فضاء الانترنت، و استعمال أسلوب المقابلة في الدراسة الميدانية لولايتنا لاستعمالها في المذكرة .

صعوبات البحث:

بطبيعة الحال لا يوجد هناك طريق مستقيم و خال من الأشواك كما هو الحال بالنسبة إلى موضوعنا الذي واجهنا فيه مجموعة من المشاكل و الصعوبات منها :

- قلة المصادر و المراجع لموضوعنا و خاصة المتعلقة بالقطاع الفلاحي في الجزائر.
- صعوبات البحث في المواقع الإلكترونية و قلة المعلومات .
- صعوبة الحصول على المعلومات في المصالح المختصة .
- عملية الترجمة للمعلومات من الفرنسية إلى اللغة العربية .
- تداخل مفهوم الفلاحة و مفهوم الزراعة و هو يعتبر القطاع نفسه بالنسبة للجزائر بغرار الدول الأخرى .
- سرية و تحفظ المسؤولين على إمداد المعلومات الكافية و المتعلقة بالفلاحة و الزراعة.

محتويات الدراسة:

قمنا بتقسم الدراسة إلى ثلاث فصول، تطرقنا في الفصل الأول إلى مفاهيم عامة عن الفلاحة وبدور قسم إلى ثلاث مباحث حيث ضم البحث الأول عموميات حول القطاع الفلاحي أما المبحث الثاني مفاهيم عامة حول الدعم الفلاحي وتمويل السياسة الفلاحية، والمبحث الثالث تحدثنا فيه على مساهمة الفلاحة في الاقتصاد الجزائر، اما الفصل الثاني تناولنا فيه مفاهيم عامة حول التنمية المحلية وقسمناه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول مدخل إلى مفهوم التنمية أما المبحث الثاني ماهية التنمية المحلية، والمبحث الثالث واقع التنمية المحلية، أما بالنسبة إلى فصل الثالث تكلمنا فيه عن واقع التنمية

المحلية لولاية تيارت ودورها التنموي، قسم إلى ثلاث مباحث بالنسبة إلى المبحث الأول مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية، أما المبحث الثاني المؤهلات الفلاحية لولاية تيارت والمبحث الثالث برنـــامج التطـــوير الفلاحـــي لولايـــة تيـــارت.

الفصل الأول
ماهية القطاع الفلاحي

تمهيد:

يحتل القطاع الفلاحي في الجزائر مركزا مهما في البنيان الاقتصادي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. وبالرغم من الأهمية الملموسة لهذا القطاع، فإن القصور الذي اتسم به دور هذا القطاع يظهر جليا من خلال مساهمته المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي. وتسعى السياسات الفلاحية المتبعة إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي، بل أنها تتوقع الوصول إلى الاكتفاء الذاتي بالنسبة لأغلب السلع الغذائية، كما تعتبر الفلاحة مصدر للعملات الأجنبية فالسلع الزراعية و الغذائية منها على وجه الخصوص تلعب دوراً لا يستهان به في التجارة الخارجية مثلها مثل باقي السلع الصناعية الأخرى.

المبحث الأول: عموميات حول القطاع الفلاحي

تصنف الفلاحة من بين أنشطة القطاع الأول وتعتبر في كثير من البلدان أهم القطاعات الاقتصادية نتكلم في الطلب الأول عن الفلاحة بصفة موسعة وعن أولويات الفلاحة كاختيار قطاعي للنمو الاقتصادي في المطلب الثاني ونوضح بشكل مفصل على علاقة الفلاحة بالنمو الاقتصادي ومدى فعاليته في المطلب الثالث.

المطلب الأول: ماهية الفلاحة

أولا: مفهوم الفلاحة

الفلاحة نشاط اقتصادي مرتبط بزراعة الأرض وتربية الماشية و يهدف العاملون في هذا القطاع إلى توفير الغذاء و الشغل وتنشيط باقي القطاعات الاقتصادية،ينقسم النشاط الفلاحي إلى قطاع تقليدي يعتمد على الوسائل اليدوية التقليدية وقطاع فلاحي عصري يستخدم التقنيات و الأساليب الحديثة[1].

1-مفهوم التنمية الفلاحية:

تطرق العديد من المفكرين الاقتصاديين إلى مفهوم التنمية الزراعية، فقد عرفت على أنها بمجموعة من السياسات و الإجراءات المتبعة لتغيير بنيان و هيكل القطاع الفلاحي، مما يؤدي إلى أحسن استخدام ممكن للمورد الزراعية المتاحة، و تحقيق ارتفاع الإنتاجية و زيادة في الإنتاج الزراعي بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني و تحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع[2] .

كما أن مفهوم الفلاحة شمل نشاطات زراعية مختلفة الأنشطة الزراعية التي يمارس فيها الإنسان نشاطه، من أجل العيش و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و قد لا نجد تعريفا دقيقا و شاملا لبعض الكلمات كالفلاحة و الزراعة...

و يعتبر وجود هذا الاختلاف بين المفكرين، أحد العوامل الأساسية التي تساهم في تعميق الاختلافات بينهم و بالتالي الوصول إلى نتائج متباينة [3].

---

[1] عبد الرحمن يسري "تطور الفكر الاقتصادي" الدار الجامعية للطباعة و النشر 1997، ص94.

[2] عزام البلاوي، التنمية الزراعية إشارة خاصة للدول العربية، معهد البحوث و الدراسات العليا،1976،ص22.

[3] عياش ، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر(المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر 2000-2007)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر -3-،2010-2011، ص17.

وتعتبر التنمية الزراعية أحد جوانب التنمية الاقتصادية، فمفهومها لا يكاد يختلف في الأهداف و الوسائل عن مفهوم التنمية الاقتصادية و أهدافها، فقد عرفت التنمية الزراعية أنها "كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية"[1].

إن تنمية القطاع الفلاحي أمر في غاية الأهمية، وخاصة إن النشاط الزراعي له دور فعال في مراحل التنمية الفلاحية على إعادة التوازن بين إمكانيات المجتمع، و الموارد البشرية و معالجة المشكلات الفلاحية التي تعوق النشاط الفلاحي أو نؤخره، كما نهدف إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع [2].

كما يقصد بها الحرث أو الغرس و غيرها من العمليات الإنتاجية الزراعية، و قد يقصد بها إنتاج الزروع النباتية و الحيوانية المختلفة، و أما أساليبها فهي الأساليب التكنولوجية الزراعية أي مجموعة المعارف الهندسية و الفيزيائية و غيرها إلى السلع و خدمات زراعية [3].

ثانيا: مقومات الفلاحة

تخضع الفلاحة لعدة مقومات منها ما هو مرتبط بالطبيعة كالتضاريس وأنواع التربة والمناخ وما هو مرتبط بالتقنيات و الأساليب المستعملة والتي لها علاقة برؤوس الأموال بالإضافة إلى المقومات البشرية التي تدخل ضمن سياسة الدولة من حيث تكوين الفلاحين و إرشادهم وتقديم الدعم المادي والتقني للقطاع الفلاحي .

ثالثا: تعدد أنواع ومنتوجات النشاط الفلاحي

1- أنواع النشاط الفلاحي

تنقسم الفلاحة إلى نشاط زراعي و تربية الماشية ويرتبط الأول بالنباتات و زراعة الأرض وتوفير المغارس وهو يختلف بين نشاط تقليدي وآخر عصري تسويقي و الثاني مرتبط بالاعتناء بتربية الماشية سواء كانت أنعاما أو دوابا أو دواجن.

[1] نور محمد لمين، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية و الريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في ظل مدرسة دكتوراه، تخصص تسيير مالية عامة، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان - 2011-2012 ، ص96 .

[2] جلول محمد ،القطاع الخاص و التنمية الفلاحية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد التنمية جامعة ابن خلدون 2010-2011 ، ص 37.

[3] محمد عبد الطوني، الإنتاجية الزراعية بين البحث العلمي و الإرشاد الزراعي، جامعة الإسكندرية ، ص15.

2- أنواع المنتوجات الفلاحية

يختلف التوزيع المجالي للمنتوجات الفلاحية باختلاف الموقع الجغرافي للدول وعدد سكانها وتطور اقتصادها حيث تعتبر أوربا والولايات المتحدة أكبر المنتجين لهذه المواد وخاصة القمح و اللحوم بينما تنتج آسيا كميات هائلة من الأرز في حين تبقى دول أفريقيا و أمريكا اللاتينية مرتبطة بالخارج[1].

المطلب الثاني: أولوية الفلاحة كاختيار قطاعي للنمو الاقتصادي

إن الاهتمام الخاص بالفلاحة في مختلف بلدان العالم يرجع إلى الأهمية الاقتصاديةو الاجتماعية التي يعود بها القطاع على المعمورة عامة ومن أهم الدلائل على هذا الدلائل على الاهتمام بهذا القطاع هو:

في فبراير من سنة 1991 استؤنفت جولة أورغواي للمحادثات التجارية متعدد الأطراف التي لم يتم التوصل إلى التفاهم بين المشتركين فيها على ضرورة معالجة القضايا الحساسة المتعلقة بالزراعة و معالجة صريحة و بقر معقول من المرونة فبسبب هذه القضية توقفت المحادثات التي واجهت صعوبات عديدة ولم تصل إلى خاتمة موفقة في بروكسل في ديسمبر 1990 كما كان متوقع.

وتعد الفلاحة نقطة محورية لهذه المشكلات الاقتصادية والسياسية حيث تشمل السياسة المتعلقة بها في الكثير من البلدان كما أنه من الناحية التاريخية تفيد تجارب العالم المتقدم أن عملية الانطلاق في النمو الاقتصادي متوقفة على التقدم والنمو الذي يجزره القطاع الفلاحي[2] .

علينا أن نعرف أن الفلاحة تمثل القطاع الأكبر في معظم الدول السائرة في طريق النمو لذلك فإن عملية تنمية مثل هذه الدول يستوجب تحقيق فائض زراعي يكفي لسد حاجيات السكان وهي الأولوية التي يكتسبها هذا النوع من النشاط حيث أن ارتفاع حجم الإنتاج الزراعي يؤدي إلى أغلب العوائق التي تكبح عملية النمو الاقتصادي وذلك عن طريق إعطاء دفع قوي لبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

كما أن البشرية بصفة خاصة و الأحياء بصفة و الأحياء بصفة عامة يحتاجون إلى إمدادات من السعرات الحرارية لبقاء هذا إليه تقرير منظمة الأغذية و الزراعة حيث يؤكد على أن:[3]

[1] دكتور جواد سعد العارف،الاقتصاد الزراعي،دار الراية،عمان 2010، ص81.

[2] عمرو محي الدين،التنمية و التخطيط الاقتصادي،دار النهضة العربية،بيروت 1972، ص299.

[3] منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة روما 1970 ،المؤتمر العالمي الثاني للأغذية لاهاي من16 إلى30يونيو 1970.

تزايد احتياجات العالم الكلية من السعرات الحرارية بسرعة بسبب معدل نمو السكان وتبين الخطة التوجيهية العالمية للتنمية و الزراعة تقديرات الزيادة المطلوبة هذا ولم تتمكن بلاد نامية كثيرة الأعوام الأخيرة من التوسع في إمداداتها من الأغذية الأساسية بالسرعة الكافية لتساير المواد الغذائية وذلك بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية .

و من أهم الدوافع التي تؤدي إلى تنمية القطاع الفلاحي

أولا: تحقيق الفائض الزراعي و الغذائي

تعني كلمة الفائض وجود فرق إيجابي بين حجم الإنتاج الزراعي و الحجم الضروري لمعيشة السكان بحيث يتم توجيه هذا الفائض إلى مهام اقتصادية أخرى و التي تتمثل فيما يلي :

1- تصدير جزء من هذا الفائض مقابل الحصول على سلع استهلاكية أخرى لا يمكن إنتاجها محليا بهدف تنويع الإستهلاك الداخلي.

2- تصدير جزء من هذا الفائض مقابل الحصول على التجهيزات اللازمة لعملية النمو الإقتصادي.

ثانيا: الفلاحة كمصدر للعملة الأجنبية

إن تحديد القطاع الفلاحي و تنميته يعتبر من أهم المصادر التي تعمل على جلب العملات الأجنبية إلى البلد المنتج للزراعة إذا ما حقق هذا البلد فائض في الإنتاج الزراعي و قام بتصدير هذا الفائض مقابل الحصول على العملات الأجنبية بحيث توجه هذه العملات إلى عملية التمويل و منه تصبح الفلاحة كمصدر تمويل للنمو الاقتصادي.

يعتمد التقدم في النمو الاقتصادي للبلاد النامية اعتمادا كبيرا على مدى توافر النقد الأجنبي و لذا يتحتم على هذه البلاد أن تزيد من حجم تجارة صادراتها التي تكاد تكون في مجموعها من المنتجات الفلاحية في أغلب الحالات و أن تحد من إنفاقها على الواردات غير الضرورية كما يجب أيضا إعطاء أولية كبرى لإمكانية زيادة التبادل التجاري بين البلدان النامية نفسها.

كما أن القطاع الفلاحي يلعب دورا هاما من ناحية قدرته على توفير الموارد النقدية و استخدامها في الاحتياجات الأساسية لانطلاق عملية النمو الاقتصادي و ذلك من خلال

التوسع في المحاصيل التصديرية وفقا لما تمتاز به الدول النامية المختلفة بالميزات النسبية في إنتاج بعض المحاصيل و توجيهها لإغراض التصدير[1].

و طبقا لفكرة بول بران عن الفائض الاقتصادي فإن الادخار الذي يمكن أن يتحقق في كثير من البلدان النامية يفوق بكثير الادخار المتحقق فعلا فيها و ذلك راجع إلى و جود موارد ادخار مبددة و أخرى مكتنزة أو كامنة و من أهم الموارد الادخارية الكامنة تلك الموارد البشرية الفائضة التي تأخذ شكل البطالة المقنعة في القطاع الفلاحي.

ثالثا: مساهمة الفلاحة في تحقيق التوازن الغذائي

على القطاع الفلاحي في البلدان النامية وغيرها أن يلعب دورا هاما في متابعة الطلب من كل المنتجات الفلاحية بصفة عامة داخل البلاد ابتداء من كل المتغيرات التي تحصل سواء في مكوناته أو حجمه حيث هناك عنصران أساسيان يحددان التغير في طلب المنتجات الغذائية و هما:

1- الاستهلاك الإجمالي

يعتبر حجم السكان العامل الأساسي في تحديد الاستهلاك الإجمالي لأن هذا الأخير مرتبط نسبيا مع ارتفاع عدد السكان.

2- ارتفاع الدخل المتوسط للفرد

يؤدي حتما إلى زيادة الطلب الغذائي بناءا على الميل الحدي للاستهلاك وذلك لأن الزيادة يوجه جزء منها إلى زيادة على المواد الغذائية.

رابعا: الفلاحة كمصدر للقوة العاملة

إن عملية النمو الاقتصادية تتطلب تحقيق الاستخدام الكامل لليد العاملة و القضاء على البطالة المقنعة و يعتبر القطاع الفلاحي مخزن لليد العاملة و مجال هائل يمكن استغلاله في ميدان الشغل الحقيقي وذلك لأن جل السكان في الدول النامية يشتغلون في الزراعة،إن عملية الهجرة الريفية تؤدي إلى توفير كثير من اليد العاملة التي تستخدم في مختلف القطاعات في المدن كما يجب أن تقوم هذه الهجرة دون انخفاض حجم الإنتاج بل العكس يجب أن تعمل على زيادته،لا يؤدي

[1] خالد الحامض، التخطيط الزراعي، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية السورية، حلب1980، ص13.

توفير اليد العاملة إلى زيادة الإنتاج فحسب ولكنه سيعمل أيضا على إيجاد مزيد من الحوافز وتوفير مستوى أفضل للمعيشة وهذه مشكلة كبرى في البلاد التي يوجد فيها عدد ضخم من السكان الريفين .

حيث توجد أعداد ضخمة من الشباب في البلاد النامية يصل في بعض الأحيان عدد السكان الذين لا تزيد أعمارهم عن الخامسة و العشرين إلى نحو 50% لذلك فإن الشباب لا يشكل مشكلة بل رصيد في الوقت ذاته[1].

إن طبيعة العمل في القطاع الفلاحي يتصف بالبطالة وذلك نظرا لعملي الشغل في هذا القطاع ففي كثير من الأحيان تكون معظم العمليات الإنتاجية موسمية و كذلك العادات و التقاليد التي يتصف بها العمل في القطاع الفلاحي حيث يشتغل معظم أفراد العائلة في الفلاحة من جهة و الأعمال الجماعية للسكان الريفيين و المتمثلة في ما يسمى بالتويزة.

إن تنمية القطاع الفلاحي سيوفر كثير من الأيدي العاملة التي تتحول تلقائيا إلى العمل في قطاعات أخرى هامة كقطاع الصناعة و التجارة و الخدمات كما أن الفائض الغذائي المتشكل من الزراعة الذي يحدد عدد العمال الممكن تشغيلهم خارج نطاق الزراعة[2].

كذلك فإن القطاع الفلاحي يمكن له أن يساهم في القضاء على البطالة و استقبال الأيدي العاملة و ذلك من خلال:

- **عملية توسيع الزراعة**

وذلك عن طريق زيادة الدورات الإنتاجية للمساحة الواحدة وهو ما يؤدي إلى الاستغلال التام للأرض وهو ما يستدعي العمل الدائم وليس الموسمي في الفلاحة في هذه الحالة و في كثير من الأحيان يزيد الطلب على العمال من أجل القيام بالعملية الإنتاجية المتواصلة.

- إن عملية استصلاح الأراضي أي توسيع المساحة الفلاحية توسيعا أفقيا يتطلب زيادة الطلب على الأيدي العاملة سواءا كان ذلك في فترة الاستصلاح أو بعدما يتم استصلاح الأراضي مما يؤدي إلى توسع الرقعة الفلاحية الصالحة للزراعة وما تتطلبه من زيادة الطلب على العمل.

[1] منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة روما 1970،مصدر سابق ص ص18 19.

[2] عبد الحق يوارقجي، التنمية الاقتصادية،الطبعة الجدبدة، دمشق1977، ص283.

خامسا: الفلاحة تحتاج إلى رأس مال أقل

إن نمو الفلاحة تحتاج إلى رؤوس أموال قليلة نسبيا لما يحتاجه قطاع الصناعة.

كما أن الدورة الإنتاجية لرأس المال في القطاع الفلاحي هي أقل من الدورة الإنتاجية في كثير من الأحيان لبقية القطاعات الأخرى خاصة الصناعة ذلك لأن معظم القروض التي يحتاجها القطاع الفلاحي هي قروض موسمية في أغلبها.

سادسا: مساهمة الفلاحة في تحقيق رأس المال

لقد كانت الفلاحة على مر التاريخ مصدرا رئيسيا لرأس المال اللازم لعملية النمو الاقتصادية، فلا عجب أن يعتقد الفيزوقراط أن الزراعة هي المصدر الرئيسي للثروة وبالرغم من خطأ الاعتقاد إلا أن الزراعة لازالت هي المصدر الرئيسي لرأس اللازم للنمو الاقتصادي للدول المتخلفة[1].

إن دعم النمو الاقتصادي يقتضي فرض جبايات ادخارية على مختلف القطاعات الأساسية في هذا المجال،وتجربة اليابان خير دليل على ذلك،حيث أن اليابان قد فرض ادخار إجباري مرتفع على قطاع الفلاحة و استخدام هذا الادخار في عملية النمو[2].

المطلب الثالث: علاقة الفلاحة بعوامل النمو الاقتصادي

تتمثل عوامل النمو في استخدام مختلف السبل و السياسات الحديثة التي تعمل على زيادة الإنتاج في القطاع الفلاحي سواء كانت هذه الزيادة ناتجة بسبب التوسع الأفقي أو التوسع العمودي.

وأنه لا يمكن للدول المتخلفة القضاء على التخلف الاقتصادي دون القيام بدفعة قوية أو سلسلة من تلك الدفعات المتمثلة في القيام باستثمارات ضخمة لإقامة الهياكل الاقتصادية الأساسية و إنشاء مشروعات متكاملة عديدة يمكن ذلك من الخروج من طوق الركود[3]

إن عملية زيادة الإنتاج الفلاحي تتمثل في مرحلتين أساسيتين[4]:

المرحلة الأولى:هي في الأساس التكنولوجيا وذلك عن طريق استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في المجال الفلاحي.

---

[1] عثمان أحمد الخولي، الزراعة العربية، دار المطبوعات الجديدة،القاهرة1972، ص130.

[2] حازم البلاوي، التنمية الزراعية مع إشارة خاصة إلى البلاد العربية،معهد الدراسات و البحوث العربية، القاهرة 1976، ص28.

[3] أحمد الشافعي، التنمية الاقتصادية، دار النهضة مصر 1970،ص129.

[4] نضال كمال، الأسس النظرية للتنمية الزراعية الحديثة، مطبعة الحوادث، بغداد 1974، ص78.

المرحلة الثانية: تتمثل في تلك المؤسسات القائمة و التي لها علاقة وثيقة بالفلاحة و استغلالها حيث يمكن تطويرها وذلك عن طريق تقديم الخدمات اللازمة لها.

أولا:عوامل التكنولوجيا

إن ما قدمه التطور التكنولوجي يتمثل في مختلف الوسائل التي أصبحت من أهم وسائل الإنتاج في هذا القطاع ومن بين هذه الوسائل:الجرارات بمختلف أنواعها و الآلات المختلفة كآلات الحصاد و الدرس و الرش و البذر.

وكذلك مختلف الأسمدة و الأدوية و المبيدات الخاصة بالأعشاب الضارة و الحشرات، إن استعمال مثل هذه الوسائل بطرق عملية دقيقة قد أثبت نجاحه في زيادة الإنتاج و الإنتاجية و كذلك في توفير كثير من الأيدي العاملة،كما أن استعمال التكنولوجيا قد يؤدي إلى زيادة الدورات الإنتاجية نتيجة التخصيب الاصطناعي عن طريق استعمال مختلف الأسمدة الكيماوية، لذلك فإن التطور التكنولوجي سوف يؤدي إلى:

ثانيا: استعمال و سائل الإنتاج الحديثة

إن استعمال وسائل الإنتاج الحديثة و المتمثلة في مختلف الآلات التي يحتاجها القطاع من مختلف الجرارات وآلات الحرث و الحصاد و الدرس تعمل على قلب الأراضي و تهويتها و حرثها بطريقة جيدة كما تتطلب الفلاحة وهذه العملية تعمل على استغلال الأرض أحسن استغلال مما يؤدي إلى إعطاء إنتاجية فلاحية جيدة كما أنه يعمل على ربح الوقت مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى إنقاص المنتوج الفلاحي من الأخطار الطبيعية كالأمطار[1].

ثالثا: الأسمدة و المبيدات

إن التطور الحديث في علم الكيمياء أدى إلى اكتشاف كثير من الأنواع المختلفة للأسمدة الاصطناعية و التي لكل نوع منها أهمية خاصة فمنها ما يعمل على زيادة خصوبة التربة ومنها ما يعمل على قتل الأعشاب الضارة التي تنمو مع بعض المنتجات الفلاحية.

كل هذا يؤدي إلى الإنتاج الفلاحي لما تحتويه الأسمدة من مواد كيماوية مختلفة تعوض التربة من فقرها من مختلف المواد العضوية التي تحتاجها المنتجات الفلاحية المختلفة لذلك فإن استعمال الأسمدة

[1] حمد ابن محي الدين محاولة تقسيم التنمية الفلاحية لولاية المدية ضمن إستراتيجية التنمية المتبعة في الجزائر، رسالة ماجستير 2001، ص06.

الحديثة في القطاع الفلاحي سيؤدي إلى زيادة استغلال كاملا بدل الطريقة التقليدية المستعملة في كثير من البلدان المختلفة وهي زرع الأراضي سنة أو سنتين على التوالي وتركها سنة أخرى بور.
كما أنه في كثير من الأحيان نجد أن الأحيان نجد أن القطاع الفلاحي في مثل البلاد يستعمل بقيا و فضلات الحيوانات كأسمدة وهو ما أدى إلى:

- عدم استغلال الأراضي الفلاحية استغلالا تاما وهو ما يؤثر على الناتج الفلاحي من جهة و الناتج الوطني من جهة أخرى.
- إن استعمال الأسمدة التقليدية له عدة أضرار تتمثل في نمو كثير من الأمراض و الأعشاب الضارة بالمنتوج الفلاحي وهي ما يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني.

رابعا: الري

يقول سبحانه تعالى: "وجعلنا من الماء كل شيء حيا .." وعليه فإن الماء ضروري لكل كائن حي سواء كان حيوانا أو نباتا لذلك فإن استغلال هذه الثورة الطبيعية المتمثلة في الماء و التصرف فيها بطريقة عقلانية تعمل على إحياء كثير من الكائنات الحية.
و الواضح في أهمية الماء للقطاع الفلاحي بصفة خاصة نجد أن المناطق الفلاحية هي تلك التي تسقط بها أمطار كثيرة و أنهار و سدود مختلفة أو حتى آبار أما المناطق الغير فلاحية هي تلك المناطق التي لا تسقط بها الأمطار كفاية وهي تفتقر لمصادر المياه المختلفة، لذا نجد بها الفلاحة قليلة جدا ولهذا فإن استغلال الثورة المائية استغلالا حقيقيا عن طريق إنشاء سدود مختلفة خاصة السدود الصغيرة وذلك لتخزين مياه الأمطار بدا ضياعها،كما أن استخراج المياه البطانية عن طريق التنقيب وحفر الآبار سوف يؤدي إلى زيادة الانتاج ومنه زيادة في الإنتاجية للوحدة الفلاحية المستخدمة وذلك عن طريق زيادة الدورات الإنتاجية لأن الفلاحة المعتمدة على الأمطار عادة ما تكون دورتها الإنتاجية واحدة[1].

1- المؤسسات ذات العلاقة بالفلاحة

هناك كثير من المؤسسات الاقتصادية التي يمكن لها أن تقوم بخدمة القطاع الفلاحي سواء كانت الخدمة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة المهم أن مثل هذه المؤسسات ونتيجة للعلاقة الخدمية التي

[1] حمد ابن محي الدين، محاولة تقسيم التنمية الفلاحية لولاية المدية ضمن إستراتيجية التنمية المتبعة في الجزائر، رسالة ماجستير مرجع سابق ذكره، ص 07.

تحكمها بالقطاع الفلاحي أصبحت تلعب دورا أساسيا في تنمية القطاع الفلاحي ومن ثمة الإنتاج الفلاحي أصبحت تلعب دورا أساسيا في تنمية القطاع الفلاحي ومن ثمة الإنتاج الفلاحي ومن أهم المؤسسات :

2- المؤسسات المالية

تقوم هذه المؤسسات بتقديم القروض اللازمة لمعظم الفلاحين وذلك لأن معظم فلاحي الدول النامية فقراء ومنه فإن رأس المال الفلاحي لديهم ضعيف جدا بحيث يكمن هذا الضعف في عدة أوجه منها:

- قلة وسائل الإنتاج المختلفة المتمثلة في الجرارات، آلات الحرث.... السدود المختلفة و الآبار وحتى مشاريع صرف المياه كل هذا يحتاج إلى قروض من طرف مختلف المؤسسات المالية لتشجيع الفلاح للحصول على مثل هذه الوسائل و المعدات المختلفة لأن استخدام القطاع الفلاحي لمثل هذه الوسائل يؤدي إلى استغلال الفلاح للأرض استغلالا أفقيا وعموديا.

أما الاستغلال الأفقي في زيادة استصلاح الأراضي الغير الزراعية وذلك عن طريق الري وصرف المياه مما يؤدي إلى توسيع المساحة الفلاحية.
أما الاستغلال الأفقي يتمثل في زيادة الإنتاج لنفس المساحة عن طريق زيادة مردودية الهكتار الواحد باستخدام وسائل الإنتاج من آلات وجرارات وأسمدة مختلفة ومواد كيماوية ومبيدات لمساعدة مختلف الزراعات وزيادة المحصول[1].

3- مؤسسات التسويق

تلعب هذه المؤسسات دورا فعالا في عملية التنمية الفلاحية عن طريق ما تقدمه للمنتجين من خدمات مختلفة في ميدان التسويق حتى يتمكن المزارع من تصريف منتجاته في أحسن الظروف وذلك من خلال:
- توفير مختلف مواد التعبئة:مثل الأكياس بمختلف أنواعها و الصالحة لكل منتوج وكذلك الصناديق سواء بلاستيكية أو خشبية التي توضع فيها المنتوجات سواء بهدف تسويقها من الحقل

[1] عبد القادر محمود رضوان "مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية"، يسري المطبوعات الجامعية الطبعة الأولى، ص 216.

إلى السوق أو تخزينها حتى يحين آجال تسويقها.

– تقديم تسبيقات مالية للمنتجين وذلك بهدف الإسراع في عملية جني المحصول وذلك عن طريق تشغيل عمال موسمين إما لسبب قابلية تلف المحصول بسرعة أو لسبب بيعه بالسعر الأعلى المتاح في السوق.

– تسهيل عملية نقل المنتوج الفلاحي من أماكن الإنتاج إلى أماكن التسويق أو التخزين وذلك عن طريق توفير الشحنات اللازمة لنقل المنتوج الفلاحي.

– القيام بحملات إعلامية و إشهاري للتعريف بالمنتوج بهدف تسويقه بأحسن الأسعار وأحسن الظروف خاصة المنتوجات الفلاحية الصناعية.

– توفير المخازن التي غالبا لا يمكن للفلاح أن يقوم بإنشائها بهدف تخزين مختلف المنتجات الفلاحية سواء كانت تلك المنتجات التي تحتاج إلى تكييف معين أو حتى المنتجات التي لا تحتاج إلى مثل هذا التكيف حتى حلول آجال بيعها مثل:الحبوب وكذا المنتجات القابلة للتلف خاصة بعض الفواكه و اللحوم و البيض.

4– الأسعار

تعتبر الأسعار من أهم الحوافز المادية التي تؤدي بالمنتج إلى زيادة إنتاجه ذلك لأن قانون العرض يتناسب طرديا مع الثمن و لذلك وبهدف تشجيع الإنتاج الفلاحي خاصة الضروري منه على الدولة أن تقوم بتدعيم المزارعين عندما ترى الأسعار منخفضة جدا مما يؤدي بالمزارع إلى تحقيق خسارة وهو ما يؤدي به إلى هجرة هذا النوع من المنتج الفلاحي و بالتالي ينعكس سلبيا على الاقتصاد الوطني[1].

5– البحوث الفلاحية

إن التطور العلمي أدى بالدول المتقدمة إلى إنشاء مراكز و مخابر بحوث خاصة بالميدان الفلاحي لأن هذه البحوث قد أثبتت أهميتها في نمو القطاع وذلك عن طريق ما تقدمه هذه البحوث من معلومات و إرشادات و نتائج سواء منها المتعلقة بالطرق الفلاحية الحديثة التي تعود دائما بالإنتاج الوفير أو بالنسبة إلى إبراز أهم السلالات الفلاحية التي يؤدي استعمالها إلى زيادة الإنتاج أيضا سواء تمثل هذا الإنتاج في الكم أو الكيف كما أن مثل هذه البحوث تقدم النصائح

[1] طارق الحاج – مبادئ التمويل – دار الصفاء للطباعة و النشر و التوزيع – الأردن ص21.

و الإرشادات المختلفة للفلاحين في كيفية استعمال الأسمدة للقضاء على الأمراض النباتية و كل هذا يعود في الأخير بالنتائج الايجابية على القطاع الفلاحي.

للبحوث الفلاحية أثرها في زيادة العوائد المتوقع الحصول عليها من الوحدة الداخلة في الإنتاج، إن الجهود ينبغي أن تتركز على البحوث المخصصة لزيادة الإنتاجية للمحاصيل ذات الأهمية الاقتصادية كما أن هناك ضرورة في إفهام الفلاحين بالنواحي التي طورتها البحوث وخلق تعاون بينهم وبين مراكز البحوث وذلك عن طريق الاهتمام بالمشاكل التي يطرحونها وخلق تعاون بين الحقل و مركز البحث[1].

6- تكوين إطارات في الفلاحة

أصبح تكوين الإطارات الفلاحية المتخرجة من مختلف الجامعات و المعاهد و المدارس المتخصصة في الميدان الفلاحي يلعب دورا هاما في تقديم العون للفلاح بصفة عامة سواء عن طريق تعليمه في كيفية القيام بمختلف العمليات الفلاحية على أساس الطرق الحديثة أو عن طريق إرشاده.

كما أن الفلاحة تحتاج أيضا لمهندسين وتقنين متخصصين في مختلف المجالات الفلاحية و كذلك لمختلف البيطريين المتخصصين.

وإن غياب مثل هذه الإطارات ينعكس سلبا على القطاع الفلاحي مما يؤدي إلى الحصول على نتائج سلبية أو ضعيفة بالنسبة للمنتوج الفلاحي.

كل هذه الأسباب أدت إلى ضرورة وجود مثل هذه المؤسسات التعليمية لتكوين مختلف هذه الإطارات التي أصبح القطاع الفلاحي في حاجة لها.

[1] نضال كمال، الأسس النظرية للتنمية الزراعية الحديثة، مصدر سابق ص 87.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الدعم الفلاحي و تمويل السياسات الفلاحية

تعتبر سياسة الدعم الفلاحي احدى الآليات المهمة المستخدمة في ايطار السياسات الفلاحية التي ترمي إلى ترقية القطاع الفلاحي، و النهوض به عن طريق الأخذ بيد صغار المنتجين و تشجيع الاستثمارات و هذا ما تطرقنا فيه.

المطلب الأول:الدعم الفلاحي

أولا: تعريف الدعم الفلاحي

1- نظرا للدور الكبير الذي تلعبه التقنيات الحديثة في تطوير الإنتاج الفلاحي بشقيه الحيواني والنباتي كميا وكيفيا، من خلال المكننة المتطورة والتحسينات الوراثية في المجال النباتي والحيواني وكذا استخدام هذه التقنيات في ترشيد استخدام الموارد الشحيحة (أي النادرة)في معظم هذه الدول وبخاصة المياه ،جعل هذه الدول تعمل على توفير أساليب نقل وتوطين هذه التقنيات باعتمادها على أسلوب الدعم المباشر وغير المباشر لتشجيع وتمكين المنتجين في هذه الدول على اختلاف أنواعهم وتعدد أنشطتهم لتبني هذه التقنيات و الاستعاضة بها عن الأساليب التقليدية السائدة.

2- دعم حكومي يدفع للفلاحين و المشروعات الفلاحية لزيادة دخلهم، و إدارة توريد السلع الأساسية الفلاحية و التأثير على تكلفة و إمدادات هذه السلع.

3- على أنه مساهمات مالية تقدم من قبل الحكومات مباشرة أو من خلال احدى أجهزتها على أراضيها لتستفيد منها اللجهات المتحصلة عليها بشكل كلي أو جزئي، حيث تتمثل هذه المساهمات المالية في التحويلات المباشرة للمخصصات المالية كالقروض و المساعدات و التحويلات المالية المحتملة كضمان القروض أو مسح الديون أو اعادة جدولتها، و العائدات الحكومية المتنازل عنها كالتخفيضات الممنوحة على ضريبة الدخل، و المساعدات الحكومية.

ثانيا: تحقيق فائض إنتاجي للتصدير وزيادة الموارد من العملة الصعبة

يعتبر تحقيق فائض في الإنتاج والتوجيه للتصدير من أهم أهداف سياسة الدعم الفلاحي في الدولة,خاصة في الزراعات التي يمكن آن تزيد من حجم الإنتاج فيها ,وكذا التي تتميز بميزة نسبية لديها , والتي لها طلب كبير في الأسواق العالمية , من خلال استخدام الإعانات المالية والتعريفات

والحواجز غير الجمركية و غيرها من تدابير الحماية، مما يؤدي إلى زيادة الموارد من العملات الصعبة لاستخدامها في استيراد المواد الأساسية التي لها عجز فيها، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي لسكان هذه الدول.

المطلب الثاني :تمويل السياسات الفلاحية

اولا :تعريف التمويل

1- هو الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها.[1]

2- التمويل هو إمداد المؤسسة بالمال لإنشائها وتوسعها وهو من اعقد المشاكل التي تواجهها التنمية الاقتصادية بوجه عام و يقدر حجم التمويل و تسيير مصادره حسب استمارة يكون الربح أو العائد الذي يعتبر هدف لكل نشاط.[2]

ثانيا :تعريف تمويل السياسات الفلاحية

1- تعريف التمويل الفلاحي :هو تمويل الأنشطة المتعلقة بالفلاحة، من الإنتاج إلى التسويق.

2- مفهوم تمويل السياسات الفلاحية: هو تامين العوامل الإنتاجية اللازمة لممارسة النشاط الفلاحي وكالقروض والبذور والأسمدة والآلات....الخ، وعناصر الإنتاج الفلاحي هذه إما آنتستخدم لمرة واحدة كالبذور والأسمدة، أو تستخدم لعدة مرات كالعارض والآلات والحيوانات.[3]

ثالثا : الأهداف الإستراتجية للدعم الحكومي للقطاع الفلاحي

تعتبر سياسة الدعم الفلاحي إحدى الآليات المهمة المستخدمة في إطار السياسات الفلاحية التي ترمي إلى ترقية القطاع الفلاحي و النهوض به عن طريق الأخذ بيد صغار المنتجين وتشجيع الاستثمارات,وفي هذا الاتجاه حرصت معظم الدول وخاصة النامية منها الى تحقيق جملة من الهداف الإستراتيجية يمكن حصرها فيما يلي :

[1] طارق الحاج،مبادئ التمويل،درا الصفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، السنة 2010، ص21.

[2] بن سعد زينة، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف البنوك رسالة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة الجيلالي يابس سيدي بلعباس السنة 2003-2004، ص118.

[3] عبد الوهاب الداهري-القتصاد الفلاحي-دار المعرفة- الطبعة الأولى،السنة 1980، ص352.

1- تشجيع زيادة القطاع الخاص في إحداث التنمية الفلاحية

اعتمدت الدول النامية في العقود الأخيرة على القطاع الخاص في إحداث التنمية الفلاحية خاصة بعد فشل النظام الاشتراكي وتحول معظم دول العالم إلى اقتصاد السوق، وذلك بتقديم كل ما من شانه دفع هذا القطاع للاضطلاع بهذه المسؤولية، فقد عمدت الدول النامية لتقديم كل الحوافز للقطاع الخاص للنهوض بالقطاع الفلاحي وتنميته، ولهذا انتهجي معظم هذه الدول سياسة فلاحية رشيدة في هذا الاتجاه تمثلت في منح الأراضي الغير فلاحية (البور) بالمجان وتقديم الإعانات المختلفة والقروض المسيرة وذلك وفق سياسة تهدف إلى دفع الاستثمار في النشاط الفلاحي.

2- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي

يعتبر تحقيق الأمن الغذائي من أهم المشاكل التي تواجهها كل دول العالم غنيها وفقيرها ,لذا يمكن استخدام الدعم الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي سواء على محور توفير الغذاء من زيادة الإنتاج المحلي وخدمة هذا الاتجاه أخذت بعين الاعتبار مقدار ونوعية المقومات المتاحة، وبالتالي زيادة درجة الاكتفاء الذاتي والتقليل من المخاطر التي تنطوي عليها أسواق الغذاء العالمية، أو على محور الحصول على الغذاء على ساس آن الدعم الإنتاجي يعمل على تخفيض أسعار المستهلكين.

3- نقل وتوطين التقنيات الحديثة

وبتوفير رؤوس الأموال اللازمة للإنتاج الفلاحي تتاح للفلاحين المرونة الكافية في توظيف التقنيات الحديثة في الفلاحة.

رابعا: طرق تمويل السياسة الفلاحية

1- مصادرالتمويل الفلاحي

في الكثير من الأوقات يجد الفلاح نفسه في حاجة إلى أموال لكي يقوم باستخدامها في العمليات الإنتاجية، و خاصة في بعض المواسم كموسم الحرث أو الحصاد مثلا لشراء البذور، تشغيل العمال ونقل المنتوج ....، ولاحتياجات الاستهلاكية، فان وجدت مع كبار الفلاحين فإنها قليلة إن لم نقل معدومة مع صغار الفلاحين و متوسطيهم ,لهذا نجد معظم الفلاحين يلجئون إلى الافتراض حيث

مصادر الإقراض متعددة ومختلفة من بلد لأخر ,ومن نظام إلى أخر , إلا أنها على العموم تتم في الأشكال التالي[1].

عن طريق الاقتراض من الأفراد.

عن طريق الاقتراض من التجار.

عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية .

عن طريق الاقتراض من التعاونيات .

عن طريق البنوك الحكومية .

2- أشكال تمويل السياسات الفلاحية

أ- **أشكال التمويل من حيث المدة** :بموجب معيار المدة تنقسم أشكال التمويل إلى :

تمويل قصير الأجل :يقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحد كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال و شراء المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من إيرادات نفس الدورة الإنتاجية، وتسمى بقروض الموسم الفلاحي.

تمويل متوسط الأجل :يستخدم هذا النوع لتمويل حاجة دائمة للمشروع كتغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ، وهي أيضا هي قروض تجهيزية تتمثل في اقتناء عتاد تهيئة الأرض والآلات وآلات السقي ...، ومدتها من سنتين إلى خمس سنوات.

تمويل طويل الأجل :هي قروض طويلة المدة تصل أحيانا إلى 25 سنة لاستردادها وهى ذات طابع خاص بالمشاريع الكبرى والتجهيزات الضخمة مثلا كاستصلاح الأراضي، حفر الآبار للسقي ذات السعة الواسعة.

ب-أشكال التمويل من حيث مصدر الحصول عليه :وينقسم التمويل تبعا لمصادره إلى:

تمويل ذاتي :هو مجموع الوسائل التمويلية التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها العادي أو الاستغلالي والتي تبقى تحت تصرفها بصورة دائمة أو لمدة طويلة، و عليه فالتمويل الذاتي هو نمط من التمويل يستخدم تراكم المدخرات المتأنية من الإرباح التي حققها المشرع للوفاء بالتزاماته المالية، وتختلف قدرة المشروعات في الاعتماد على هذا المصدر لتمويل احتياجاتها ويرجع أيضا إلى توسيع إمكانيات

[1] اسماعيل محمد صائم – نظرية النقود و البنوك، الأسواق المالية – مذكرات في النقود و البنوك، ص ص 134 136.

التمويل الذاتي يرتبط أساسا بقدرة المشروع على ضغط تكاليف الإنتاج من جهة ورفع أسعار منتجاته الأمر الذي يسمح بزيادة الإرباح من جهة ثانية [1].

تمويل خارجي :هو لجوء المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سوء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض , سندات, أسهم)لمواجهة احتياجاته التمويلية وذالك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتي المتوفرة لدى المؤسسة .

ج–أشكال التمويل من حسب الغرض الذي يستخدم لأجله

تمويل الاستغلال : ويتمثل في ذالك القدر من الموارد المالية الذي يتم التضحية به في فترة معينة من اجل الحصول على عائد في نفس فترة الاستغلال , وبهذا المعنى ينصرف تمويل الاستغلال إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للأرض والمحصول,والقيام به يكون بقصد الاستفادة منها كنفقات شراء المواد الخام ودفع أجور العمال

تمويل الاستثمار :هي الأموال المتخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كاقتناء الآلات والتجهيزات وما إلى ذالك من العمليات التي يترتب القيام بها لزيادة تكوين راس المال للمشروع.[2]

خامسا :الشروط الواجب توفرها لنجاح تمويل السياسات الفلاحية

حتى تكون هذه السياسة فعالة يجب أن تراعى الأسس التالية :

-تكثيف التمويل المالي للقطاع الفلاحي وتحديث هياكله.

- توفير الشروط الضرورية للتنمية المستديمة للقطاع.

- منح الأولوية للفلاحة في البرامج الاستثمارية لأي دولة .

- يستلزم أخذ حلول ملائمة لكل منطقة على حدا ومراعاة خصوصياتها.

- التحكم في تقنيات الإنتاج وإدماج الاقتصاد الفلاحي في النظام العالمي.

-إدخال التكنولوجيا في شتى الحالات وذالك لرفع مستوى الإنتاج والإنتاجية.

- التسيير العقلاني للموارد المالية و تحسين الخدمات المصرفية.[3]

---

[1] فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديثة، النشر و التوزيع، ط1، الأردن، ص331.

[2] نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،الطبعة الأولى،السنة2006،ص ص97 98.

[3] http//alfassociation.blogspot.com/2017/03/blog-post_2302.htmlK
01/03/2017 ، 17:05

المطلب الثالث :السياسة الهيكلية والتمويلية للسياسات الفلاحية

أولا: السياسة الهيكلية الفلاحية

إن السياسات الهيكلية الفلاحية يتم تصميمها لتشجيع التغير في حجم أو تنظيم المشروعات الفلاحية، وأيضا لإيجاد وسائل بديلة للحفاظ على المنافع الاجتماعية، وفي هذا القطاع تحدث تغيرات شديدة خلال عملية التحول من الفلاحة التقليدية إلى الفلاحة الحديثة .

ومن ابرز التغيرات الهيكلية، تغير نسبة السكان العاملين في الفلاحة إلى إجمالي السكان من فترة إلى أخرى، و الهجرة غير المخطط من الريف إلى الحضر، وهنا يأتي دور السياسات الهيكلية الفلاحية والتي من ابرز أشكالها ما اصطلح عليه"الإصلاح الفلاحي "

ثانيا: سياسة التمويل المشروعات الاستثمارية الفلاحية

تعتبر السياسات التمويلية من أهم دعائم النمو الاقتصادي في القطاع الفلاحي، كما تعتبر من أهم السياسات المؤثرة على الإنتاجية والنمو و الاستقرار في الإنتاج الفلاحي .

فتوفر هذه السياسة الأموال اللازمة للمشروعات الفلاحية وكذا مستلزمات الإنتاج الفلاحي .

ويلعب الائتمان الفلاحي دورا بالغ الأهمية في تدعيم النشاط الفلاحي حيث يتم اللجوء إلى الجهاز المصرفي الفلاحي، وامتد التمويل إلى عمليات التسويق الداخلي وعدم التصدير .

وتتوقف كفاءة عمليات التمويل على :

الجانب الأول: يعتمد على ميكانيكية توزيع القروض وحجم رأس المال المخصص للعمليات التمويلية الفلاحية، وتتوقف كفاءة هذا الجانب على طبيعة الجهاز المصرفي وسعة انتشاره في القطاع الفلاحي ونظام التمويل وسهولة انسيابية القروض من مصادرها التمويلية إلى حيث الاستخدام الفعلي سواء كان ذلك عينيا أو نقديا .

الجانب الثاني: يعتمد على طبيعة استخدام راس المال التمويلي في العمليات الفلاحية، بحيث أن جزءا من التمويل قد يستخدم في إغراض غير تلك المخصصة له مما يترتب عليه التوسع في التمويل الموجه فضلا عن التوسع في القنوات الإرشادية ونقل المعرفة للفلاحين حول كيفية استخدام القرض في الإغراض المخصصة له[1].

[1] http//www.alg17.com/vb/thread-6819
03/03/2017 ، 13:05

المبحث الثالث :مساهمة الفلاحة في الاقتصاد الجزائري

يعتبر القطاع الفلاحي القطاع الرئيسي المنتج للسلع الغذائية الرئيسية، بهدف إشباع الحاجات المتزايدة للسكان وفق التزايد غير المحدود لعددهم ومع تنامي القطاعات الأخرى وتطورها، تبقى الفلاحة تحتل مكانة الصادرة من حيث الأهمية بين القطاعات الأخرى لدى مختلف دول العالم وخاصة المتقدمة منها، وفي الجزائر على الرغم من تنوع القطاعات الاقتصادية و تعددها يبقى القطاع الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني من أهم القطاعات بالرغم من النتائج الضئيلة التي حققها في السنوات الأخيرة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وفي تامين فرص العمل، وفي تأثيره على الاقتصاد الوطني ككل .

المطلب الأول : مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج الوطني

تختلف نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج الوطني من دولة إلى أخرى حسب طبيعة اقتصاد كل دولة والأهمية التي توليها الدولة لهذا القطاع ومدى تطوره وفي الجزائر يمكن اعتبار قطاع الفلاحة في تراجع مستمر حيث تشير بيانات الجدول رقم (2-13)إلى أن وزن الفلاحة في النشاطات المنتجة كمتوسط للفترة 1980-2013 تمثل نحو 10.42في المئة محتلة المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات الجدول (2-14)ويرجع هذا الثبات الحاصل في مساهمة الإنتاج الفلاحي على النمو السريع الذي عرفته القطاعات غير الزراعية ,وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة تقريبا ثابتة رغم المبالغ المرصودة لإنعاش القطاع في إطار البرامج التنموية خلال هذه الفترة , وهذا يعني تراجع المكانة الاقتصادية للقطاع الفلاحي على حساب القطاعات الأخرى وخاصة قطاع المحروقات والأشغال العمومية.[1]

[1] ملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 23-24 نوفمبر 2014 ص 20.

الجدول رقم(1-1) .تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام 2013/1980
الوحدة /مليون دولار

السنة	1990-1980	2000	2010	2011	2012	2013
نسبة المساهمة	10	10.88	8.4	7.8	8.1	8.7

المصدر .التقرير السنوي للإحصائيات

الجدول رقم (2-1). نسبة مساهمة كل القطاعات في %PIB

	2008	2009	2010	2011	2012
الفلاحة الصناعة اليدوية الصناعةغيراليدوية	8.5	8	7.8	8.1	8.7
خدمات	30.1	31	31	34	31

المصدر : Lynda Belgaid .La savegarde de La souverainete nationale. Quell place pour la securite alimentaire p4

أولا: مساهمة القطاع الفلاحي في الميزان التجاري الوطني

رغم تبني الجزائر لسياسة تحرير التجارة ومنها تجارة المنتوجات الزراعية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية وتقديم الدعم والحوافز للتصدير إلا أن مشاركة الفلاحة في ميزان التجاري لم يكن في خدمة الاقتصاد الوطني و هذا ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم (3-1).تطور الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة 1980-2013

الوحدة/مليون دولار

الصادرات الزراعية	1980-1990	2000	2010	2011
	57.43	32.70	352.6	124.5
الواردات الزراعية	2345.969	2592.3	6222.8	10.789.3
الرصيد	2288.53	2559.6	5870.1	10664.7

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد32.2013.

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن هناك حالة عجز في الميزان التجاري وهو في ارتفاع مستمر من 2.28مليار دولار لمتوسط الفترة 1980-1990 إلى 10 مليار دولار سنة 2011علما أن هذه الحالة تهدد الأمن الغذائي للبلد

ثانيا :مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب شغل

للقطاع الفلاحي دورا كبيرا في توفير مناصب العمل خاصة في الناطق الريفية التي تمثل نسبة السكان بها حوالي 36%من مجموع السكان في 2006 وان نسبة تزايد السكان العاملين في القطاع لفلاحي تقدرب2%سنويا بينما تقدر نسبة تزايد إجمالي السكان ب 1.8 وهو ما بين إمكانية القطاع في استيعاب عدد كبير من القوة العاملة الريفية,لكن ما يجب الإشارة إليه هو أن القطاع الفلاحي يعرف الهجرة ,البطالة المقنعة,البطالة الموسمية وان النسبة الكبيرة من قوة العمل المستخدمة فعليا تتكون من عمال مأجورين يعملون بصفة مؤقتة و لإعطاء صورة التذبذب الذي يحصل في نسبة العاملين في القطاع الفلاحة نقدم الجدولين الآتيين والموضحين لفترتين متتاليتين الأول يوضح تغيير مناصب الشغل خلال الفترة 2000-2006و الثاني يبين نسب عمالة القطاع الفلاحي من العمالة الكلية.

الجدول رقم (4-1).تطور عدد مناصب الشغل التي تم إنشاؤها في القطاع الزراعي الجزائري خلال الفترة 2000-2006

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	المجموع
عدد المناصب المنشأة"أ"	142289	170398	163499	179291	166502	132528	104323	1058890
مناصب الدائمة"ب"	69502	74975	70691	82427	53364	39405	31043	421077
نسبة ب/ا %	48.85	44	43.24	45.97	32.05	29.73	29.76	39.77
المناصب المؤقتة"ج"	72787	95423	92808	96864	113138	93123	73280	637323
النسبة ج/أ	51.15	66	56.76	54.03	67.95	70.27	70.24	60.03

بالاعتماد على Fao statsical yearbook 2014.Africa foodand Agriculture.organization of theunited nations accra.2014.P20 ;25

جاء هذا التطور الواضح من خلال النسب إلى تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي وفر الظروف المناسبة لتوسع الزراعي من خلال برامج الدعم والمساندة الذي نتج عنها إقبال الأفراد على الاستثمار و العمل في مختلف مجالات القطاع غير انه من جهة أخرى نجد جزءا كبيرا من هذه العمالة هي عمالة مؤقتة مما يقلل من استقرار و يؤدي هروب العديد منهم إلى قطاعات أخرى خاصة بعد2000وهذا النزوح حلم يكن بهذا المستوى خلال سنوات 1980 وحتى السبعينات .والجدول التالي يوضح المساهمة المتدنية في العمالة من القطاع الفلاحي.

الجدول رقم(5-1).تطور نسبة العمالة الفلاحية من العمالة الكلية خلال الفترة 1980-2013

السنوات	1990-1980	2000	2010	2011	2012	2013	المتوسط
المساهمة في العمالة	15	14.12	11.7	10.8	9	10.6	11.87

المصدر:عمران سفيان .سياسة التجديد الفلاحي و الريفي كإستراتجية كسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر .مداخلة تدخل ضمن فعاليات الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي.جامعة شلف، 23 و 24 نوفمبر 1014.

من خلال بيانات الجدول يتضح أن هناك هبوط تنازليا من15%خلال الفترة 1980الى حدود10 %في 2013 يعود هذا التراجع المطرد إلى الهجرة القوى العاملة إلى القطاعات الأخرى كما قلنا سابقا.

المطلب الثاني :مساهمة الفلاحة في تقليص الفجوة الغذائية في الجزائر

إن مفهوم الأمن الغذائي يتمثل في وفرة السلع الغذائية في السوق بشكل دائم وان تكون أسعار السلع في متناول المواطنين .فالأمن الغذائي يرتبط بالعديد من المتغيرات المناخية وحجم الإنتاجية و نوعية الإنتاج.لذلك تبقى أزمة الغذاء تتصدر لائحة اهتمامات العالم بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة لا سيما قفزات غير المسبوقة وبمعدلات جامحة للأسعار السلع الغذائية وتضاعف قيمة الواردات الغذائية بالنسبة للدول المستوردة.

أولا :السياق المفاهيمي للآمن الغذائي والفجوة الغذائية

قبل التطرق إلى نسب مساهمة الفلاحة في تقليص الفجوة الغذائية لابد من التطرق إلى مفاهيم خاصة بالأمن الغذائي.

1-**مفهوم الأمن الغذائي**:يمكن تعريف الأمن الغذائي من عدة أوجه ومصادر كما يلي:

الأمن الغذائي معناه توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة لنشاط و الصحة وبصورة مستمرة و لكل من المجموعات السكانية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا,وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المالية[1] (المنظمة العالمية للتنمية الزراعية).

- معناه أيضا حصول جميع الأفراد و بشكل دائم على المواد الغذائية اللازمة والكافية لتغذية الإنسان وبقائه في حالة صحية جيدة (المنظمة العالمية للزراعة).[2]

التعريف الحديث للأمن الغذائي. يعني توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة مناجل حياة صحية ونشطة.[3]

استنادا إلى التعاريف السابقة يمكن تعريف الأمن الغذائي على انه تمكن مختلف الأفراد من حصولهم على مختلف ضروريات الغذاء الأساسية باستمرار وبأسعار مناسبة لدخولهم وذالك لتحقيق حياة صحية جيدة.

2-**الفجوة الغذائية** :هى مقدار الفرق بين ما تنتجه الدولة ذاتيا وتحتاجه إلى الاستهلاك من الغذاء، كما يعبر عنها بالعجز في الإنتاج المحلي عن تغطية حاجات الاستهلاك من السلع الغذائية، والذي يتم تأمينه بالاستيراد من الخارج، والفجوة الغذائية –بهذا التعريف-شمل الوضع الغذائي الراهن ,وفق عادات الاستهلاك في الدولة وبالمعدلات التي بتناولها الفرد من مختلف أنواع الأغذية وهي بذلك لا نتطرق إلى تحديد الكميات الواجب تناولها من الغذاء ولا إلى تحسين نوعية الغذاء المستخدم، سواء من حيث سعيرات التي يحصل عليها الفرد أو مكوناته من البروتين النباتي والحيواني, وإنما يأخذ بعين الاعتبار تطور الطلب الطبيعي على

[1] منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ، روما ، 2010، ص8 .

[2] عبد المجيد قدي، الإقتصاد البيئي، دار الخلودية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011،ط1،ص86.

[3] السيد إبراهيم مصطفى و آخرون، اقتصاديات الموارد و البيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2007، ص192 .

3- الغذاء (ناتجة العوامل الداخلية في الدولة)وتغبير الذي يمكن أن يحصل على عادات الاستهلاك (نتيجة لظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تسود الدولة).

والفجوة الغذائية هي تلك الكمية من المواد الغذائية التي يحتاجها البلد الواحد ولا يستطيع توفيرها محليا تلجأ إلى إشباعها عن طريق الاستيراد من الخارج[1].

الفجوة الغذائية =الاستهلاك الغذائي –الإنتاج الغذائي المحلي.

4-**الاكتفاء الذاتي**:هو قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل عن النفس وعلى الموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا.

ثانيا :مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

أن البيانات الإحصائية حول الإنتاج والواردات والصادرات من المنتجات الزراعية و الغذائية في الجزائر تشير إلى أن التبعية الغذائية كبيرة وخاصة في المنتجات الإستراتجية حيث تستورد الجزائر 100%من السكر ,و85%من البقول الجافة , 70%من الحبوب,و90%من اللحوم البيضاء ,و57%من الحليب,و18% من اللحوم الحمراء و 11% من الأسماك,وتكشف تلك الأرقام السابقة عن الوضعية الكارثية في مجال الأمن الغذائي حيث تستورد 80.4% من مجموع الموارد الإستراتيجية الرئيسية الضرورية لضمان أمنها الغذائي وشراء السلم الاجتماعي والجدول التالي يوضح تطور أرقام الصادرات والواردات الغذائية خلال الفترة 2004-2013.

الجدول رقم (6-1).قيمة الصادرات والواردات من المواد الغذائية خلال الفترة 2004-2013، الوحدة مليون دولار

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات	59	67	73	88	116	113	315	355	315	402	-
الواردات	3597	3587	3800	4954	7813	5863	6058	9850	9022	9580	-

المصدر .حمداني سفيان، سياسة التجديد الفلاحي وكإستراتجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر، مرجع سابق، ص9.

[1] عامر أحمد، محاولة نمدجة و تقدير الفجوة الغذائية في الجزائر، مجلة الباحث، الجزائر ، العدد 8، 2008، ص5.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الصادرات من المواد الغذائية زادت من سنة 2004 من 59 مليون دولار إلى 402 مليون دولار سنة 2013 و لا توفر أي عوائد للاقتصاد الجزائري حيث مثلت سنة 2013 0.61%فقط من قيمة الصادرات الكلية ,أما الواردات من السلع الغذائية هي الأخرى تضاعفت من سنة 2004 إلى 2008 لتتراجع بعد ذالك بنسبة قليلة 2009 و2010 ثم عاودت الارتفاع لتصل قيمة الواردات من السلع الغذائية 9580مليون دولار سنة 2013 وبهذه القيم تبقى الجزائر تعاني من التبعية رغم الجهود المبذولة والمسطرة لتطوير القطاع الفلاحي.

ثالثا: نصيب الصادرات الغذائية من الإنتاج الفلاحي الوطني

تساهم الزراعة في رفع حجم الصادرات الفلاحية والغذائية وبذالك نرفع من الإيرادات المالية الكلية للدولة و الجدول اللاحق يبين مساهمة الفلاحة في صادرات الجزائر في الناتج المحلي الإجمالي .

الجدول رقم (7-1).تطور نصيب الصادرات الغذائية كنسبة مؤوية من الإنتاج الزراعي في الجزائر 2005-2013

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2013
نصيب الصادرات من الإنتاج الزراعي	0.8	0.8	0.9	1.1	0.9	2.3	1.9	1.8
نصيب الإيرادات الصادرات من الناتج المحلي	0.07	0.06	0.07	0.08	0.08	0.19	0.09	0.09

المصدر.التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012

يتبين من الجدول أن نصيب الصادرات يعرف ارتفاعا طفيفا خلال الفترة المدرسة بينما نسبة إيرادات الصادرات الغذائية من الإنتاج الإجمالي المحلي هي نسبة ضعيفة جدا وهي يتقارب في متوسطها %0.9.

رابعا: تكاليف فاتورة الواردات من السلع الغذائية في الجزائر

تشكل فاتورة الواردات الغذائية بند أساسي في الميزان التجاري في اقتصاد أي بلد فهي مؤشر لقياس التبعية خلال الفترة 2005-2012 من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (8-1).تطور فاتورة الواردات من السلع الغذائية في الجزائر(2005-2012) النسبة المئوية من الناتج المحلي بأسعار السوق)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نسبة الواردات	3.5	3.2	3.7	4.5	4.2	3.7	3.9	4.1

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012

يتضح من الجدول السابق إن هناك ارتفاع في الواردات الغذائية بشكل طفيف بسبب ارتفاع الأسعار الدولية من جهة ومن جهة أخرى إلى العجز في تحقيق الاكتفاء الذاتي وكذا الأمن الغذائي

أما عند الحديث عن الاكتفاء الذاتي فنستخلص من الجدول اللاحق أن هناك انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي و بدرجة اكبر ما يتعلق بالزيوت, الشحوم البقول الجافة والذرة لكن الملفت للانتباه هو تراجع نسبة الاكتفاء الذاتي لهذه المواد خلال الفترة 1980-2012 رغم أن هناك تحسن طفيف بالنسبة للحبوب خاصة منها القمح في حدود40%وهي نسبة ضعيفة تطرح الكثير من علامات الاستفهام في ظل الدعم الموجة لهذه الشعبة.[1]

الجدول رقم(9-1).نسبة الاكتفاء الذاتي لبعض السلع خلال 1980-2012

السلع	1980	2011	2012
القمح	41.99	32	39.3
الحبوب	79	33.5	40.4
الذرة	1.37	0	0.1
البقوليات	41.28	27.7	29
السكر	1.21	0	0
الزيوت والشحوم	-	13.3	8.4

المصدر.التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012

المطلب الثالث: مساهمة الفلاحة في ترقية الصناعة الجزائرية

يتقاطع قطاع الصناعة في قطاع الفلاحة في نقطة تعرف بقطاع الصناعة الغذائية و للنهوض بهذا القطاع الأخير يجب أن يتم عن طريق تنمية القطاع الفلاحي الذي يعرف تذبذبا بفعل الظروف

[1] طاهر مبروكي، الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد9، 2011، ص199.

المناخية , فرغم أن قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر يشكل 80%من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير أن هذا العدد يبقى بعيدا تماما عن تحقيق الاكتفاء الذاتي بسبب تذبذب الإنتاج فيه وغياب المنافسة الحقيقية والنوعية،كما هو موجود لدى عدد من الدول الأوروبية وحق المجاورة التي تعتمد على القطاعين الفلاحي والصناعي لتصدير كمية كبيرة من الصناعات الغذائية، فمساهمة القطاع الفلاحي في توفير الصناعات الغذائية يبقى بعيدا جدا عن القيم العالمية ويجب التفكير حاليا في تنظيمه والاهتمام به أكثر لتشجيع الصادرات خارج المحروقات بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي من مجال الصناعات الغذائية أولا، بالإضافة إلى اتخاذ تدابير تحفيزية تتمثل إعفاءات جمركية لاستيراد وسائل التصنيع وكذا الإعفاء الجبائي بالنسبة للمنتجين الحقيقين .

وتواضع المساهمة يظهر جليا في عدد قليل من الفروع تتمثل في[1]:

أولا: فرع المطاحن

يضم هذا الفرع السلع الناتجة عن عملية طحن الحبوب من طرف المطاحن المتخصصة، حيث ينتج عن هذه العملية مواد نصف مصنعة لتستعمل كمدخلات لعمليات إنتاج مواد موجهة للاستهلاك النهائي .

عرف هذا الفرع تطورا من حيث سعة الإنتاج نظرا لتعدد الوحدات الإنتاجية سواء المملوكة للقطاع العام حيث يتوفر على 80 مطحنة أو المملوكة للقاع الخاص الذي يتوفر على 350 مطحنة وعمل هذا المطاحن يكون مرهون بكميات إنتاج الحبوب في الجزائر .

ثانيا: فرع الحليب ومشتقاته

عرف هذا الفرع تطورا ملحوظا خاصة مع المشاركة الكبيرة المسجلة للقطاع الخاص والذي تدعم بالتشريعات التي منحتها الدولة لهذا الفرع عبر استيرادها لأعداد كبيرة من البقرالحلوب و دعمها الكبير لإنشاء العديد من المؤسسات الخاصة المتخصصة في جمع و تحويل للحليب، حيث ساهم هذا المجهود في تكوين أكثر من 1000 وحدة عبر التراب الوطني إلى جانب 22 مصنعا الحليب و مشتقاته و هذا بطاقة إنتاج قدرها 0.9 مليار لترفي السنة، والى جانب ما يحققه القطاع الخاص من مساهمة في تطوير هذا الفرع , يبقى القطاع العام المحرك الرئيسي للنشاط في فرع الحليب بما يمتلكه من

[1] أحمد مصنوعة، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مداخلة تدخل ضمن فعاليات الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة شلف، 23 و 24 نوفمبر 2014، ص ص 11 13.

مؤسسات و وحدات متخصصة حيث يتشكل من 18 مؤسسة بطاقة إنتاج تتجاوز 1.5 مليار لتر حسب الإحصائيات الصادرة عن الديوان الوطني للحليب و مشتقاته فان الإنتاج الوطني لا يغطي سوى 40% من احتياجات السوق الوطني رغم الدعم الذي تقدمه الدولة للمنتجين سواء في التسهيلات المقدمة لهم في الحصول على المدخلات أو في الدعم المقدم لهم كتعويض عن فارق الأسعار .

ثالثا: فرع الزيوت

شهد إنتاج الزيوت بالجزائر تطور ملحوظا خلال العشرين السنة الأخيرة خاصة بعد أن فتحت أمام القطاع الخاص كل الفرص للاستثمار في هذا الفرع , لكن رغم الجهود المبذولة في هذا الإطار إلا أن الإنتاج الوطني لم يصل بعد إلى تغطية الطلب الوطني حيث شارك العديد من المنتوجات العالمية في تلبية هذا الطلب.

رابعا: فرع السكر

يعتبر فرع من فروع الصناعية الغذائية يتطلب استثمارات كبيرة, نظرا لقلة المواد الأولية الضرورية لإنتاجه حيث يتم استيراد معظم هذه المواد من السوق العالمية[1].

خامسا: اللحوم

يقوم هذا الفرع على تنظيم أماكن خاصة بالذبح و تغليف اللحوم و الدواجن.

سادسا: المنتوجات المعلبة

يتمثل هذا الفرع في تحضير تعليب و تخزين المنتوجات التي تستند في تحضيرها على الخضر و الفواكه و الأسماك و غيرها .

سابعا: المنتوجات المتنوعة

يختص هذا الفرع في صناعة منتوجات متنوعة مثل الشكولاطة، القهوة، و الشاي ....الخ.

ثامنا: المشروبات

يعتبر فرع هاما و يقوم على المشروبات الغازية، العصائر، و المياه المعدنية.

[1] أحمد مصنوعة ، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مرجع سبق ذكره ، ص13 .

خلاصة الفصل

للفلاحة مكانة كبيرة لدى المفكرين الاقتصاديين، عند مختلف المدارس و الاتجاهات، وكان في غالب الأحيان لعامل التحدي الغذائي في الظروف التي عاشها وعايشها المفكر الاقتصادي دورا كبيرا في صياغة تلك الأفكار، وخلق المبررات لها والدفاع عنها و التنظير لها.

فإذا كانت للفلاحة تلك المكانة في نظر المفكرين الاقتصاديين، فإن مجال تطبيق تلك الأفكار لم يأخذ مكانه في الميدان، إلا من خلال مختلف البرامج و النظريات التي قامت بتصنيف القطاعات حسب الأولويات وركزت على الجهود.

كما أنه كان للاستثمار الفلاحي دور مهم في تطوير القطاع الفلاحي رغم كل العراقيل و الإعاقات التي يواجهها هذا الأخير.

الفصل الثاني
مفاهيم عامة حول التنمية المحلية

تمهيد:

تعتبر دراسة التنمية مسألة مطروحة منذ مدة طويلة و التي نالت اهتماما كبيرا بعد الحرب العالمية الثانية من قبل المؤسسات الدولية باعتبارها المشكلة الأساسية التي تواجه البلدان النامية و التي أصبحت الآن تحتل مركز الصدارة في الفروع التي يبحثها الفكر الحديث حيث أنها تشمل مختلف المفاهيم و الجوانب.

و لكن مع تنامي الدعي و التقدم عرف الخطاب التنموي عدة مفاهيم تهتم بتحديد نطاق التنمية فظهرت مثلا التنمية الجهوية، التنمية المحلية.

لذلك سنتناول في المبحث الأول من هذا الفصل مدخل إلى مفهوم التنمية نرى فيه كل من تعريف التنمية و أهدافها و كل من أبعاد و مستلزمات و قياس التنمية.

و تحقيق التنمية المحلية يحقق لنا بدوره التنمية بصفة عامة سنتطرق في المبحث الثاني إلى ماهية التنمية المحلية بمفهومها و أهدافها و مجالاتها و حتى التخطيط الإقليمي للوصول إليها.

أما المبحث الثالث نذكر فيه واقع التنمية المحلية في مفهومها و عواملها و مظاهرها و ضرورة توافر الموارد المالية لتحقيق تنمية محلية.

المبحث الأول : مدخل إلى مفهوم التنمية

يعتبر موضوع التنمية وبصفة عامة وبجميع مجالاته موضوعا هاما، وحساسا أجريت عليه العديد من الدراسات منذ القديم، إلى يومنا هذا وهو بدوره الذي يؤدي إلى التقدم عموما.

المطلب الأول : تعريف التنمية و أهدافها

أولا: تعريف التنمية

احتل موضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية مكانا مرموقا من طرف الاقتصاديين و الكتاب، و في البلدان المتقدمة و النامية و لذلك كان من الضروري إعطاء تعريف محدد و مقبول حتى لا يصعب تحديد مدة انجاز، و تطور هذه البلدان أو ذلك في مضمار التنمية الاقتصادية و قد اختلفت تعاريف التنمية بين الاقتصاديين حيث عرفها البعض بأنها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم و يصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية الجوهرية في البيان الاقتصادي.

و التعريف الأفضل للتنمية بالمفهوم الشامل هو أنها تمثل ذلك التطور البياني أو التغير البياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية و الاجتماعية و الفكرية و التنظيمية من اجل توفير حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع[1]، وعلى العموم فإن التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستثمرة في الدخل القومي و الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضلا عن إجراء العديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج و نوعية السلع و الخدمات المنتجة إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر توزيع الدخل القومي أي إحداث تغيرات في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء[2].

كما تعرف التنمية أنها حصيلة التغيرات و التحولات التي تمس عناصر الإنتاج و التي تجعل أكثر شجاعة اندماجها مع بعضها البعض[3].

ثانيا: أهداف التنمية

إن أهداف التنمية الاقتصادية تختلف من دولة لأخرى لاختلاف أوضاعها الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و حتى السياسية تسعى إليها الدول النامية و يمكن حصرها فيما يلي:

---

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية ،الطبعة الأولى ،دار للنشر، عمان الأردن 2007، ص ص 122 123.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية ،دار الجامعة الإسكندرية ،مصر 2007، ص ص 77 78.

[3] شمام بوشامة، مدخل الاقتصاد العام ،دار الغرب لنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، الجزء الأول 2000- 2001، وهران الجزائر ، ص139.

1- زيادة الدخل القومي:

تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة و ذلك بأن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية و هو انخفاض مستوى معيشة السكان و الدخل القومي الذي نقصد زيادته هو الدخل القومي النقدي أي ذلك الذي يمثل في السلع و الخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة و عموما يمكن القول بأن زيادة الدخل القومي الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها كما تعتبر أولى أهداف التنمية الاقتصادية و أهمها على الإطلاق في الدول المتخلفة اقتصاديا[1] .

2- رفع المستوى المعيشي:

إن رفع مستوى المعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا فإن التنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب و إنما وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معان و ذلك لأن التنمية الاقتصادية إذا وقعت عند خلق زيادة في الدخل القومي غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغير في المستوى المعيشة أو يحدث ذلك عندما يزيد السكان بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل القومي أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختملا.

3- تقليل التفاوت من الدخول و الثروات:

في الواقع يعتبر هذا الهدف الاجتماعي إذ أنه في معظم الدول المتخلفة نجد أنه على الرغم من انخفاض الدخل القومي و هبوط متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل فإننا نرى فوارق كبيرة في توزيع الدخول و الثروات إذا تستحوذ طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثروته كما تحصل على نصيب متواضع من دخله القومي.

4- التوسع في الهيكل التنظيمي:

تسعى الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية بالعمل على توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي لأن التنمية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي و زيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية و يجب أن يكون هناك صناعات ثقيلة تمد الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة و خصوصا بالنسبة للدول النامية التي تعتمد على قطاع واحد من أجل التصدير للخارج

[1] كامل بكري: التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، بيروت لبنان 2002 ، ص ص 70 73.

للحصول على إيراداتها لتغطية نفقاتها المختلفة مثل تصدير المحروقات من طرف الدول النامية للبلدان المتقدمة للحصول على الأموال اللازمة لنفقات الحكومة أي الاعتماد على مورد واحد فقط و هذا ما يعمل على كدح الاقتصاد ككل ما لم تقم هذه البلدان بالتوسع في هياكلها الإنتاجية من أجل النهوض بالاقتصاديات و الخروج من دائرة التخلف[1].

المطلب الثاني: أبعاد و مستلزمات التنمية

أولا: أبعاد التنمية

للتنمية الاقتصادية أبعاد متعددة و مختلفة منها ما يلي:

1- البعد المادي: إن المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال الذي يسمى بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل على النمو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي و تكوين سوق داخلية و هذا ما يعرف بجوهر التنمية فالبلدان المتخلفة تحتاج إلى تحقيق عدد من العمليات كتحقيق التراكم الرأس المالي و تطوير التقسيم الاجتماعي للعمال و تكوين السوق القومية لكي تحقق التنمية[2].

2- البعد الاجتماعي : إن التنمية باعتبارها مرتبط بحياة الإنسان و تطورها فهي عبارة عن عمليات تعبير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي و وظائفه بغرض اتساع الحاجيات الاجتماعية للأفراد كما تتناول مختلف المشكلات المتصلة بالتغيير الاجتماعي كالفوارق الكبيرة في مستويات المعيشة
و الإصلاح الزراعي و مشكلات الهجرة من الريف إلى الحضر ... الخ
لذلك تعد التنمية ذات بعد اجتماعي تمتد إلى جميع جوانب المجتمع مؤثرة و متغيرة[3].

3- البعد الدولي للتنمية [4]:إن فكرة التنمية و التعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي و قادة إلى تبني التعاون على المستوى الدولي إلى ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي، ولهذا أطلقت الأمم المتحدة تسمية عقد التنمية الأولى في عام 1961.

---

[1] كامل بكري : التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص 73.

[2] مدحت القرشي : التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ص 231 232.

[3] جمال حلاوة و آخرون، مدخل إلى علم التنمية ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، عمان ، طبعة العربية الأولى 2009 ، ص ص 54 65.

[4] عابد عدة : تشخيص واقع المؤسسات المصغرة في ولاية تيارت و دورها في تفعيل التنمية المحلية ،مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ، جامعة ابن خلدون تيارت 2010- 2011 ، ص 908.

و الذي استهدف تحقيق معدل نمو اقتصادي يبلغ 7% كما شهد عقد اتفاقية القات GATT الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفة الجمركية و كذلك نشأة منظمة الأونتاد UNETAD أي مؤشر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية و لا تهدف هذه المنظمات جميعا إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤ ثم جاء عقد التنمية الثاني للفترة 1970-1980 مستهدفا معدل النمو السنوي الذي يبلغ 16% إلى أن مساعي كل هذه المنظمات و الجمعيات في تحقيق أهدافها السياسية من جهة نظر البلدان النامية، و لذا نجد تعاون في المستوى العام للدخول بين البلدان الغنية و الفقيرة.

4- البعد الحضاري للتنمية: تضمن عملية التنمية للتواصل الثقافي و الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي و التطور الحضاري للأمة و لا ريب أن النهوض الحضاري الحقيقي يتم في ايطار التنمية الشاملة الفعلية التي تنطلق من الواقع الموضوعي الحضاري للأمة و ترتكز على مقومات و تقاليد و قيم ايجابية المستمدة من ثقافة الأمة و تستلهم العبرة و الميزة من واقع تاريخها العريق في مسار الحضارة الإنسانية و بهذا تصبح التنمية من المنطلقات الحضارية الذاتية هي الايطار المرجعي للاقتباس و التبادل مع الحضارات الأخرى دون انبهار أو عقد[1].

5- البعد السياسي : إن انتهاج مسالك التنمية يجب أن تنطلق من تحديد القوى و الوسائل المحركة والعاملة على تفكيك المنظومات المعبرة عن أوجه الاستقلال و من ثم إعادة صياغتها لتكون شكلية تتبع فرص السيطرة و الاستغلال من قبل الدول الرأسمالية المتقدمة لهذا السبب يجب رفض كل التدخلات الخارجية بما فيها التزامات و الاتفاقيات التي تشمل قدرات البلدان النامية، الأمر الذي لطالما جعلها عاجزة على اعتماد سياسات تنموية تخدم مصالحها أو أهدافها الوطنية[2].

ثانيا: مستلزمات التنمية : تتطلب عملية التنمية الاقتصادية العديد من المستلزمات الضرورية لانجاز مهامها.

1- الموارد الطبيعية : هي العناصر الأصلية التي تمثل الأرض الطبيعية و الأمم المتحدة من جهتها على أنها أي شيء يجده الإنسان في بيئته الطبيعية و التي يمكن أن ينفع بها، فهي تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية، و اختيار في هذا الصدد إلى أن توطن النشاط الاقتصادي خلال الثورة الصناعية في

[1] صالح صالحي : المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي ، دار الفجر للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2006 ، ص ص 109 110.

[2] أحمد أمين بيضون: الاقتصاد السياسي و قضايا العالم الثالث ، بيان للنشر و التوزيع و الإعلام ، الطبعة الثانية 1998، ص 404 .

القرن التاسع عشر قد تأثر بشكل حاسم بالموارد الطبيعية و من هذا يمكن الموارد الطبيعية مهمة خصوصا في المجلة الأولية للتنمية إذ تم استغلالها بشكل مناسب[1].

2- التوسع في الهيكل التنظيمي: تسعى الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية بالعمل على توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي لأن التنمية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي و زيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية و يجب أن يكون هناك صناعات ثقيلة تمد الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة و خصوصا بالنسبة للدول النامية التي تعتمد على قطاع واحد من أجل التصدير للخارج للحصول على إيراداتها لتغطية نفقاتها المختلفة مثل تصدير المحروقات من طرف الدول النامية للبلدان المتقدمة للحصول على الأموال اللازمة لنفقات الحكومة أي الاعتماد على مورد واحد فقط و هذا ما يعمل على كدح الاقتصاد ككل ما لم تضم هذه البلدان بالتوسع في هياكلها الإنتاجية من أجل النهوض باقتصادياتها و الخروج من دائرة التخلف[2].

3- تجميع رأس المال: تعني به زيادة الاستثمارات الاقتصادية مثل بناء المصانع و شراء آلات و بناء مدارس و طرق و مستشفيات، و الطريقة الممكنة لزيادة الاستثمارات هي زيادة الإدخارات ولكن الدول النامية التي تغلب عليها الطبقة الوسطى و الفقيرة فلا مجال للادخار و بالتالي فإن قلة الادخار هي بمثابة منبط للاستثمار، إضافة على ذلك فإن الطبقة الغنية في تلك الدول تدخر معظم أموالها في الدول الأوروبية و المتقدمة[3].

4- الموارد البشرية:

فهي بها القدرات و المهارات و المواهب لدى الأفراد و التي يمكن أو يحتمل أن تكون قابلة للاستخدام في إنتاج السلع و الخدمات النافعة، و هي تلعب دورا مهما في عملية التنمية و المتمثل في الارتفاع بمستوى الإنتاج الحقيقي و ضمان زيادته بشكل مستمر، إلا أن الاستثمار في هذا المورد في معظم الدول النامية يعد قليلا[4].

[1] مدحت القريشي : التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ص 134 141.

[2] كامل بكري: التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 70 73 .

[3] خالد وصف الوزيني و آخرون: مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان 2006، ص 386.

[4] بشار يزيد وليد: التخطيط و التطوير الاقتصادي ، دار الراية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 2008، ص 115.

5- التكنولوجيا و التقدم التكنولوجي:

التكنولوجيا هي مستوى المهارات و المعارف المتاحة في وقت معين و هي إحدى مستلزمات الإنتاج و بهذا فهي تلعب دورا حاسما في نمو الإنتاج و تقدم البلد اقتصاديا[1].

كما يعني التقدم التكنولوجي أو التغير التكنولوجي تغيرا في المعرفة الخاصة بالإنتاج و التغير في المنتج حيث أن التنمية الاقتصادية تتطلب زيادة مستمرة في مقدار السلع و الخدمات المنتجة و هذا بدوره يتطلب توسيع الطاقات الإنتاجية للوحدات المنتجة و عليه فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب الحصول على التقدم التكنولوجي من أجل توسيع الطاقات الإنتاجية، فهو يلعب دورا مهما في تحقيق النمو في الإنتاج و زيادة مستوى الكفاءة الإنتاجية[2].

المطلب الثالث: قياس التنمية

من الصعوبة البالغة قياس المستويات المقارنة للتنمية لأن الإحصائية المتاحة ربما ينظر لها أنها يمكن الاعتماد عليها للحصول على مقاييس مقبولة لمعدلات النمو في مستوى المعيشة و في تراتب الدول و نظرا للتحولات الواسعة في مفهوم التنمية فإن المؤشرات عرفت بدورها تطورات هامة على محاور عدة و بشكل عام فإنه يوجد مجموعة من المؤشرات لقياس التنمية الاقتصادية المتعارف عليها و المتمثلة في:

أولا: المؤشرات الاقتصادية

تصف هذه المؤشرات خصائص الجهاز الاقتصادي الاجتماعي للبلد و يمكن أن تقدم على شكل معدل متوسط من كتلة إجمالية لدخل السنوي للفرد أو على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الإجمال (GNP)[3]، و هذا الاسم أعطى للسلاسل التي يمكن أن تحسب لأي بلد باستعمال مجموعة أساسية من قواعد القياس على المستوى الكلي للدخل و الإنتاج و لإنتاج مستويات سنوية أو دورية للإنتاج و الدخل و في النتيجة فهناك من أصبح ضد هذا المؤشر(GNP) بوصفه مؤشرا للتنمية[4].

---

[1] بن عصمان محفوظ: مدخل في الاقتصاد الحديث ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، عنابة الجزائر 2003 ، ص 24.

[2] مدحت القريشي: التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ص 142 143.

[3] أحمد عارف العساف و آخرون: التخطيط و التنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة1، عمان 2011، ص 52.

[4] محمد صالح تركي القريشي: علم اقتصاد التنمية ، دار الإثراء للنشر و التوزيع ، الطبعة1 ، الأردن 2010، ص 145.

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية:

ظهرت حركة المؤشرات الاجتماعية في أواخر الستينات لمعالجة النقائص المتعارف عليها للتعبير عن الواقع و التغيرات[1] من خلال توسيع التحليلات الإحصائية، و تم تبني هذا المقياس ليعكس الخدمات الصحية و مستوى التغذية و التعليم و المياه الصالحة للشرب والسكن و التي تمثل مؤشرات اجتماعية عن حياة الأفراد و مستوى الرفاهية لهم، و لاشك أن الدول النامية تعاني نقص ملموس في جميع المؤشرات الاجتماعية و سوف نتناول أهمها في الجوانب التالية:

1- المعايير الصحية:

و من بين أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي بالمجتمع مايلي:

عدد الوفيات لكل ألف شخص من السكان، فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية خدمات الصحية و عدم كفاية الغذاء.

معدل توقع الحياة عند الميلاد أي متوسط عمر الفرد و كلما زاد ذلك على درجة من التقدم الاقتصادي كلما انخفض ذلك على درجة من التخلف الاقتصادي.

كذلك توجد مؤشرات عديدة من بينها عدد الأفراد لكل طبيب و عدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات.

2- المعايير التعليمية:

للتعلم أثر واضح على الإنتاج والاستهلاك، و إن الإنفاق على التعليم يمثل استثمارا و ليس استهلاكا، حيث أن التعليم يحقق عائدا مرتفعا سواء للأفراد أو المجتمع ككل، و من أهم المؤشرات التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي بالمجتمع ما يلي:

نسبة اللذين يعرفون القراءة و الكتابة من أفراد المجتمع.

نسبة المسجلين من مراحل التعليم المختلفة من أفراد المجتمع.

نسبة المنفق على التعليم الإجمالي الناتج المحلي، و كذلك الإجمالي الإنفاق الحكومي[2].

3- معيار نوعية الحياة: يتكون هذا المقياس من ثلاث مكونات هي وفايات الأطفال، و توقع الحياة عند السنة الأولى للطفل و القراءة و الكتابة عند العمر 15 سنة و يقيس هذا المؤشر مقدار

[1] أحمد عارف عساف وآخرون: التخطيط و التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[2] محمد عبد العزيز عجيمة: التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص 113 117.

الانجاز المتحقق لإشباع حاجات الأساسية و رفع مستوى الرفاهية للسكان، و يؤخذ متوسط المكونات الثلاث و كل واحد منها يحمل وزنا متساويا يبلغ 33% و يقيس هذا المؤشر انجاز البلد في مجال التنمية من واحد إلى مئة، حيث يمثل الواحد الحد الأدنى و تمثل المئة الحد الأعلى وبخصوص توقع الحياة فإن الحد الأعلى قد أعطى إلى عمره 77 سنة و الحد الأدنى أعطى إلى عمره 28 سنة و ضمن هذه الحدود فإن توقع الحياة في كل بلد يتم ترتيبه من واحد إلى مئة.

أما معدلات القراءة و الكتابة فتقاس بالنسبة المئوية، وحالما يتم ترتيب موقع البلد إلى توقع الحياة وفيات الأطفال و القراءة و الكتابة على مقياس يتراوح بين واحد و مئة فإن الرقم القياسي المركب للبلد المعني يتم قياسه خلال المكونات الثلاث، ويعاني هذا المعيار من بعض أوجه القصور وهي أنه لا يعتبر معيار القياس نمو الاقتصاديين ولا الكلي أي لا يعبر عن مدى إشباع الحاجات الأساسية بل نوعية الحياة، كما يهتم بالنتائج دون أن يتعرض للجهود المبذولة في تحقيقها و يهمل مؤشرات الاقتصادية1.

4- معيار التنمية البشرية:

و هو معيار الذي توصل إليه برنامج أمم المتحدة عام 1990م، ويعد معيار التنمية البشرية من المعايير المركبة و يستند هذا المقياس على ثلاث أهداف من أهداف التنمية و هي طول فترة الحياة و تقاس بتوقع الحياة عند الولادة، والمعرفة تقاس بمعدل موزون من تعليم الكبار متوسط سنوات الدراسة، و مستوى التعليم يقاس بمعدل الدخل الفردي الحقيقي المرجح بمعدل القوة الشرائية لكل بلد يعكس تكلفة المعيشة2.

ثالثا: مؤشرات الحاجات الأساسية

هذا المؤشر يتطلب أن نقيم صياغة المدى الذي تشيع فيه حاجات السكان في بلد نامي أو فقير حيث يتضمن هذا المؤشر المستويات الدنيا من الحاجات المادية و هذه تشمل فئات مثل: استهلاك الغذاء و توفير السكن، يركز هذا المؤشر على نحو أكثر على فقراء الدول الأقل تقدما، ولا يهمل ضرورة ارتفاع الدخل فيها و لا يهمل الأرقام القياسية للإنتاج الكلي أو لتوزيع الدخل، فإن هذا المؤشر يؤكد على خليط من السلع النهائية و الخدمات التي تخدم الحاجات الأساسية للفقراء، الذي

[1] مدحت القريشي التنمية الاقتصادية، مرجع سابق ذكره، ص 24.

[2] محمد عبد العزيز عجمية: التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 122.

يدخل ضمن الخدمات العامة، كما أن هذا المؤشر من أجل توفير الحياة الضرورية لأجزاء مهملة أو منسية من السكان في المجتمعات التقليدية مثل: النساء كبار السن و المعوقون ...الخ، كما يهتم هذا المؤشر بإزالة الفقر المطلق عبر التجهيز المباشر للسلع و الخدمات للفقراء و تعد هذه العملية محاولة لتحقيق الفقر[1].

[1] محمد صالح تركي القريشي: علم اقتصاد و التنمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 50 51.

المبحث الثاني : ماهية التنمية المحلية

تعد التنمية المحلية فرعا من التنمية بصفة عامة، وهي عبارة عن عامل أساسي في التنمية بصفة عامة وهي عامل رابط بين جميع مجالات التنمية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية و أهدافها

أولا: مفهوم التنمية المحلية

لقد تعددت الكتابات و التعريفات التي في هذا المفهوم و نتيجة لتطور مفهوم التنمية بصفة عامة كما أوضحنا ذلك سابقا حيث أن مفهوم التنمية لم يعد يركز على جانب معين بل أصبح يشكل عملية مجمعة متعددة الأبعاد و الجوانب يسعى إلى إحداث تغيرات هيكلية و جذرية في الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية...الخ، بشكل متوازن تماما يساير زيادة معدلات النمو الاقتصادي و تحقيق العدالة في توزيع عوائد التسمية، أي تحقيق عدالة في توزيع الدخل القومي في ظل هذا التطور في فكر التنمية تطور مفهوم التنمية المحلية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث حظيت المجتمعات المحلية باهتمام كبير من معظم الدول النامية و التي تعد كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني، و بالتالي أصبحت التنمية المحلية تأخذ أهمية كبيرة كونها تهدف إلى تطوير المجتمعات المحلية، كما أن الجهود الحكومية بالإضافة إلى الجهود الذاتية و المتمثلة في المشاركة الشعبية تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية المحلية.

و في الايطار يمكن أن نعرف التنمية المحلية في أبسط معانيها على أنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا و حضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك المجتمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة و متكاملة[1].

و هناك من يعرفها بأنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع المحلي على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع[2].

في إطار مفهوم التنمية المحلية يرى الدكتور فاروق زكي بأن التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي و جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية

[1] عبد المطلب عبد الحميد: التمويل المحلي و التنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2001، ص 13.

[2] رشيد أحمد عبد اللطيف: التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، مصر 2001، ص 19.

للمجتمعات المحلية و تحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة لأمة و مساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي[1].

و يعرفها كارول بوتم بأنها جهد بزيادة الفرص الاقتصادية و تحسين مستوى الحياة للأفراد داخل المجتمع المحلي من خلال مساعدة مواطنيه على التعريف بمشاكلهم التي تحتاج إلى قرار الجماعة و عمل الجماعة، و يعني ذلك إمكان إنشاء أو تطوير المشروعات و تحسين الخدمات مثل: المساكن و الشوارع و المجاري المائية و تطوير التعليم و الصحة[2].

كما تعرف التنمية المحلية بأنها عملية لإعادة تشكيل كافة الهياكل للمجتمع كي يتم استخدام الموارد المحلية الاقتصادية و بشرية لبناء القاعدة الاقتصادية و السياسية و الثقافية للمجتمع[3].

واكتسبت التنمية المحلية أهمية كبيرة خاصة بعد تزايد الاهتمام بالمجتمعات المحلية كونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على مستوى الدولة ، فالجهود الذاتية و المشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية عبر مساهمة السكان في وضع و تنفيذ مشروعات تنموية، مما يستوجب تظافر الجهود الذاتية و الجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الحضارية للمجتمعات المحلية و إدماجها في قاطرة التنمية و التقدم.

و يقوم مفهوم التنمية على عنصرين رئيسيين: الأول يركز على المشاركة الشعبية التي تقود إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يحيونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية، أما العنصر الثاني فيهتم بتوفير مختلف الخدمات و مشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على و على المشاركة في اتخاذ القرارات، خاصة منها الرامية إلى تحقيق المصلحة العامة المتمثلة في خلق الحياة العامة و زيادة التعاون والمشاركة بين السكان[4].

---

[1] مصطفة الجندي: الإدارة المحلية و استراتيجياتها، منشأة المعارف، الإسكندرية ، مصر 1987، ص 19.

[2] ونية رابح أشرف: معوقات التنمية المحلية ،دراسة ميدانية لولاية سكيكدة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد علم الاجتماع ، جامعة الإخوة منتوري ، قسنطينة 1998-1999، ص 151.

[3] محمد الطاهر عزيز: آليات تفعيل دور البلدية في التنمية المحلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2010، ص 04.

[4] فؤاد بن غضبان: التنمية المحلية ممارسان و فاعلون، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان 2015م، ص ص 29 30.

ثانيا– أهداف التنمية المحلية:

إن للتنمية المحلية أهداف عديدة و تتمثل في العناصر التالية:

شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها و الحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني.

عدم الإخلال في التركيبة السكانية و توزيعها بين أقاليم الدولة، والحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية.

زيادة التعاون والمشاركة بين السكان و مجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفعالة.

تشريع عملية التنمية الشاملة و ازدياد حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي يساهم في تخطيطها وانجازها.

ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يسهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلاليتها.

تنمية قدرات القيادات المحلية لإسهام في تنمية المجتمع.

تطوير الخدمات و النشاطات و المشروعات الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمعات المحلية و العمل على نقلها عن الحالة التقليدية إلى الحداثة.

توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع و الاعتماد على الذات دون الاعتماد الكلي على الدولة و انتظار مشروعاته.

جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يسهم في تطوير تلك المناطق و يتم لأبنائها مزيد من فرص العمل[1].

الصدق العام للتنمية المحلية إلى ضرورة العمل على تحقيق مستوى المتوازن بكل الأفراد و الجماعات في أي مجتمع.

تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، و ذلك من خلال زيادة المشاريع الاقتصادية المحلية وتوسيعها.

[1] أيمن عودة المعاني: الإدارة المحلية ، دار وائل للنشر، عمان الأردن 2010، ص ص 139 140.

القضاء على الفقر و الجهل و التخلف، و يتم ذلك من خلال منح مناصب شغل عن طريق المشاريع سابقة، مما يخفض من معدلات البطالة و يرفع من القوى الشرائية للأفراد و منه التقليل من ظاهرة الفقر و توسيع الهياكل التربوية كبناء مدراس في مختلف البلديات و التجمعات السكانية خاصة في الريف من اجل ضمان التمدرس للأطفال ، وكذلك فك العزلة عن هذه المناطق و دفعها نحو الانفتاح و التحضر تدريجيا[1].

المطلب الثاني: مجالات التنمية المحلية:

بالنسبة لمجالات التنمية المحلية فهي متعددة نذكر منها:

أولا:التنمية الاقتصادية:

على الرغم من تعدد التعاريف و التفسيرات حول هذا الموضوع، إلا أنه يمكن إعطاء تعريف مشترك هو أن التنمية الاقتصادية هي تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات و الذين يأتون من كل القطاعات و يعملون سوية لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة و هي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجديدة و تحسين نوعية الحياة لعموم الناس بما فيهم الفقراء والمهمشون.

إذا فغاية التنمية هي رفاهية الإنسان ماديا عن طريق تحسين دخل الفرد و مستواه المعيشي كما أن هذا النوع من التنمية و التي تهدف أساسا إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي و حتى المنشآت القاعدية بما يسمح لاحقا بتوازن يمكنها من توفير منتجات اقتصادية تلبي بها حاجات أفرادها و من ثم فقد جاءت التنمية الاقتصادية بأطروحات مختلفة مبنية على أساس المنهجية العلمية من اجل إسعاد الإنسان و تحقيق رخاؤه المادي[2].

ثانيا:التنمية الاجتماعية

و هو مجال تنموي يسعى للاهتمام بتنمية الجانب الاجتماعي لأفراد الإقليم الواحد، حيث أن جوهر هذا المفهوم هو العنصر الإنساني للتركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير و إعداد و تنفيذ البرامج

[1] فؤاد بن غضبان: التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، مرجع سابق، ص 37.

[2] علي كريم العمار: مقدمة في مفهوم تنمية الاقتصاديات المحلية، المعهد العالي للتخطيط الحضري و الإقليمي، جامعة بغداد ص01.

للنهوض به و بالاهتمام و خلق الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية و التي تنحصر أساسا في الخدمة العامة و الخدمات الاجتماعية.

و هناك علاقة بين التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية حيث لا قياس أن تحدث تنمية اقتصادية دون تغير اجتماعي ما، و لا يمكن أن تحدث تنمية اجتماعية دون تنمية اقتصادية.

و من أهداف هذه التنمية:[1]

تحسين مستويات التعلم و الصحة و الرفاهية عموما لكافة المواطنين.

زيادة الاهتمام بالطبقة المتوسطة و الطبقة العاملة.

زيادة نسبة الخبراء و الفنيين و العلماء في القوى العاملة.

تزايد مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي و في مجالات الحياة العامة.

تعميم قيم صب المعرفة و إتقان العمل.

تنمية الثقافة الوطنية.

ثالثا: التنمية السياسية

التنمية السياسية هي قدرة النظام على التعامل مع البيئة الداخلية و الخارجية، حيث أنها تهدف إلى تنمية النظام السياسي القائم في دولة ما اعتبار أن التنمية السياسية تمثل استجابة للنظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية و الدولية، و لا سيما استجابة النظام لتحديات بناء الدولة و الأمة و المشاركة و توزيع الأدوار، و لا تكون التنمية السياسية إلا من خلال تحقيق استقرار النظام السياسي و هذا الأخير لا يتم إلا إذا توفر فيه الشكل أو الأخذ بأشكال المشاركة الشعبية الجماهيرية و المتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كاختيار النخب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان و المجالس التشريعية أو المحلية...الخ، و من خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية[2].

ثالثا: التنمية الإدارية

تعرف التنمية الإدارية على أنها العملية التي يتم بواسطتها تحسين قدرات و مهارات الأفراد المسؤولين عن إدارة المنظمة ، كما تعرف بأنها عملية تغير ايجابي أو إحداث كمية

[1] خيضر خنفري: تمويل التنمية المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و التسيير، جامعة الجزائر 03-2010، ص 12.

[2] إبراهيم عبد اللطيف: الإطار الفكري للتنمية المحلية، مجلة الإدارة، العدد03، مجلد 24، يناير 1992، ص 54.

و نوعية في مختلف الجوانب الإدارية الفكرية و العملية و تهدف التنمية الإدارية إلى إزالة مظاهر الخلل بالإضافة إلى تحسين فعالية التنظيمات، و تطويرها بناءا على خطة واضحة و مدروسة.

حيث ترتبط التنمية الإدارية بتواجد قيادة إدارية فعالة إلى القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم و مستوياته كما يقاس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل و الإحساس بأنهم جماعة واحدة، و مترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف و التطلع إلى المزيد من العطاء و الانجازات كما أن مفهوم التنمية الإدارية يرتبط أكثر بالتنمية، و تطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة و الفعالية في المؤسسات الإدارية العلمية، و زيادة مهاراتها و قدراتها على استخدام هذه الطرق في كل ما يواجهها من مشاكل و رفع مستوى أدائها و تطوير سلوكها بما يحقق أقصى ما في التنمية الاقتصادية[1].

المطلب الثالث: التنمية المحلية و التخطيط الإقليمي

إن قضايا التنمية المحلية ترتبط أساسا بعمليات تغير المخطط على المستوى المحلي، على اعتبار أن التخطيط هو الوسيلة الفعالة لبلوغ أهداف التنمية، ولذلك تثار مجموعة من التساؤلات حول التخطيط و معناه و أهدافه و أساليبه، فضلا عن العوامل الاقتصادية و الاجتماعية التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند إعداد الخطر أو تنفيذها.

و عموما يعرف التخطيط بأنه مجموعة البرامج والخطط التي توضع من أجل تحقيق أهداف معينة، كما يعد مجالا لعملية تربوية يعد فيها أفراد المجتمعات المحلية للعمل بأنفسهم و المساهمة في إدارة شؤونهم العامة، و التخطيط لا يجرى في فراغ اجتماعي إذ لا يمكن أن يكون مجرد تنظيم آلي للموارد يتم إدماجها في عملية إنتاجية ، و إنما يجب أن يكون التخطيط اندفاعيا لتحقيق تنمية جماعية يشترك فيها الناس و الموارد باستمرار و لكي يكون التخطيط للتنمية المحلية سليما لابد أن يقوم على مجموعة من الأسس و هي[2]:

أن يكون التخطيط واقعيا و على أساس الموارد البشرية و المادية المتاحة.

أن يكون التخطيط شاملا و متكاملا لمختلف الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك لتحقيق الأهداف المنشودة.

[1] محمد إسماعيل فرج: التخطيط للتنمية الريفية، مكتبة الإسكندرية، مصر 1983، ص 240.

[2] مريم أحمد مصطفى: تنمية بين النظرية و واقع العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر 1997، ص 227.

أن يكون التخطيط مرنا بحيث يعاد تشكيله في ضوء التجربة والتقييم.

كما يجب أن تشير إلى أن التخطيط المحلي يجب أن يكون جزءا من التخطيط الوطني الذي يعد على مستوى المركز و يشمل كافة الأقاليم و يهتم بكافة القطاعات و الأنشطة المختلفة لكن أهمية التخطيط المحلي تكمن في كون التخطيط لا يمكن أن يحقق النجاح بالشكل المطلوب إلا إذا كان نابعا من البيئة المحلية[1].

أضف إلى ذلك أن التخطيط المحلي يتميز عن التخطيط القومي و هذا لعدة اعتبارات لعل أهمها[2]:

صعوبة التخطيط على المستوى القومي لمعالجة مسائل و مشاكل معنية يتميز بها إقليم معين أو وحدة من الوحدات الإدارية المحلية، ذلك أن التخطيط على المستوى الإقليمي أو المحلي يعالج مشاكل التنمية المحلية لكن المواطنين المحليين في حياتهم و في نطاق مجتمعاتهم المحلية.

مراعاة التخطيط لظروف احتياجات كل إقليم من أقاليم الدولة من حيث مستوى التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، كما يعمل على النمو المتكافئ لهذه الأقاليم و ذلك بالنهوض بالإقليم المختلفة حتى لا تكون عقدة في سبيل التنمية القومية.

تنظيم أداء برامج التنمية المحلية و تنفيذها في جميع المستويات.

التنسيق بين الخدمات المطلوبة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو صحية، حيث أن تنسيق هو العامل الحاسم الذي يشمل تحقيق الأهداف التي إليها هذه البرامج في مجالات التنمية الاجتماعية المختلفة.

تحقيق تطوير سريع في المجتمعات المحلية و رفع مستويات معيشة المواطنين للمجلس، فالارتباط بخطة معينة محدودة بوقت معين من شأنه تحديد أدوار المسؤولين عن التنفيذ و التمويل، الأمر الذي يشجع كل القوى المعنية على تحقيق أهداف الخطة.

المساهمة في تعبئة جميع الموارد المادية والبشرية التي تتطلبها عملية التنمية المحلية مثل القوى البشرية و الموارد الطبيعية المختلفة، و كذا وجود مؤسسات الحكومية و الأهلية.

و مع كل هذه الاعتبارات التي تميز التخطيط المحلي، لابد أن يشير إلى أن هذا الأخير يجب أن يتوافق مع التخطيط الوطني الذي يعتبر ضرورة اللازمة و بدونه يكون التخطيط المحلي له.

---

[1] علي تريق: الإدارة العامة، مدخل الأنظمة، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الإسكندرية مصر، 1991، ص 333.

[2] مدحت سمير بن محمد عبد الوهاب السيد: النظم المحلية، إطار عام مع التركيز على النظام المحلي المصري، بدون دار النشر القاهرة، مصر 2000، ص 95.

كما أن التخطيط الوطني يجب أن يتضمن التنسيق و التكامل بين مختلف الأقاليم و هذا برسم خريطة واضحة المعالم للمناطق الإقليمية طبقا للموارد المتاحة و الاحتياجات الأساسية المطلوبة لكل إقليم و عموما فإن التخطيط سواء كان على المستوى الوطني أو المحلي يستلزم أمورا هامة لا بد من توافرها كي تكتمل عملية التخطيط بكفاءة ونجاح و تتمثل هذه الأمور في:[1]

القيام بحصر شامل لجميع أنواع المتطلبات المحلية المباشرة و التي تتطلب توفيرها للوفاء باحتياجات أفراد المجتمع المحلي.

تحديد أولويات الخطة و مستوياتها التي يجب أن تستهدف الوصول إليها لكل نوع من أنواع الخدمات المتعددة كالتعليم، الصحة ، السكن ...الخ.

القيام بحصر الخدمات الحالية و مدى توافرها و توزيعها على المناطق المختلفة للأقاليم.

تحديد الزيادة اللازمة في كل أنواع الخدمات للوصول إلى المستوى المطلوب مع مراعاة عدالة توزيع الخدمات بين أفراد سكان الإقليم.

إعداد الفنيين و البرامج و النظم الإدارية اللازمة لعمليات الإنشاءات للتجهيزات العمرانية.

الارتقاء بمستوى الخدمات الحالية و المحلية حتى تصل إلى أقصى كفاءة لها بأقل النفقات.

القيام بالتنسيق الكامل بين التخطيط الاجتماعي و الاقتصادي و العمراني حتى يتحقق التوازن بين الحاجيات و الإمكانيات على المدى الطويل.

تطابق البرامج و الأهداف وفقا لحاجات الأفراد و تماشيها مع التطور الاقتصادي و الاجتماعي الذي تستهدفه الدولة.

و ختاما نقول أن نجاح عملية التخطيط المحلي يرتبط ارتباط كبيرا بدرجة مساهمة الأهالي المحليين فيه كما يرتبط بالقيادات المحلية و بالأشخاص المحليين الذين يتولون أمره و أيضا الذين يوكل إليهم أمر تنفيذ خططه، وعلى المهارات الفنية و قدرة التصرف و الابتكار التي تتوفر فيهم.

كما يجب أن يراعي التخطيط المحلي الظروف الاجتماعية و التراث الثقافي و الحضاري لكل إقليم.

[1] مصطفى لجندي: المرجع في الإدارة المحلية المقارنة، الإسكندرية، منشأة المعارف، مصر ، 1971، ص ص 60 61.

المبحث الثالث: واقع التنمية المحلية

إن التنمية المحلية هامة جدا إقليميا فيجب علينا دراسة التنمية المحلية بمعرفة واقعها والقدرة على التحكم في تطورها، ومعرفة كل ماهو متعلق بالتنمية المحلية.

المطلب الأول: مقومات التنمية المحلية

أولا: المقومات المالية

يعد العنصر المالي عاملاً أساسيا في التنمية المحلية ،حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها والنهوض بالإعباء الملقاة على عاتقها من الناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية ، ومن الطبيعي أنه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصها على الوجه الأكمل متعمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعنات المالية[1].

كما أن تسير هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال وهذا بالتخطيط المالي الجيد و كذا الرقابة المالية المستمرة.

كذلك من المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية[2].

توفر نظام محاسبي كقوة وتنظيم رشيد للمعلومات، وتحليل مالي سليم و موازنة محلية أو قيم مالية دقيقة.

إن توفير هذه العناصر مجتمعة يساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية و يجعلها تعمل بكفاءة عالية و استقلالية تامة.

ثانيا: المقومات البشرية

يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية و في إنجاح التنمية المحلية فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام ،وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات، كما أنه هو الذي ينفذه هذه المشروعات، ويتبعها ويعيد النظر فيما يقابله من مشكلات ويضع الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب.

---

[1] منال طلعت محمود، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي –المكتب الجامعي الحديث – مصر 2003 ص203.

[2] خالد سمارة الزغبي ، التمويل للوحدات الإدارية المحلية ،شركة الشرق الأوسط للطباعة، عمان – الأردن 1985 ص 35.

إن دور العنصر البشري في التنمية المحلية يمكن النظر إليه من زاويتين:

الأولى: هي أنه غاية التنمية، حيث أن هدف التنمية هو الإنسان.

الثانية: أنه وسيلة تحقيق التنمية.

لذلك وجب أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الاجتماعية الاقتصادية، و الثقافية ،وحتى السياسية باعتبار أن الإنسان لديه طاقات وقدرات ذهنية وجسدية تفوق كثيراً ما ألم استقلاله أو الاستفادة به فعلا في مواقع العمل المختلفة وأن الاستفادة القصوى من تلك القوة هي المصدر الحقيقي لتحقيق إنجازات التنمية المحلية، ولن يأتي ذلك إلا بفضل استيعاب هذه الحقيقة وتفعيلها مبدئيا وهذا بوضع إستراتيجية للتنمية الموارد البشرية،هذه الإستراتيجية يجب أن ترتكز على مجموعة من المحاور وهي:[1]

1- الرعاية الاجتماعية: وتشمل توفير شروط الحياة الكريمة و هي في:

مجملها الاحتياجات الأساسية لاستمرارية الحياة و تتمثل في:

الغذاء الصحة، التعليم، السكن التوظيف.

2- التأهيل الفني: يتمثل التأهيل الفني في توفير المؤهلات العلمية و العملية المختلفة التي يتمكن الأفراد من تحقيق التواصل الدائم و المستمر بالمتطلبات الإنتاجية و التكنولوجية التي تسمح بمواكبة متطلبات التنمية، و يندرج تحت هذا الإطار عمليات التدريس، الإعلام لنشر الوعي الثقافي و الفكري .

المشاركة الجماعية الشعبية: تعني المشاركة الشعبية اشتراك المجتمع و المواطنين بوجه عام في تحديد احتياجات التنمية و صيانة برامج العمل و تنفيذها و تقيمها و كذا إشاعة أسباب الثقة والصدق بين الأفراد ،بمعنى تحقيق مفهوم المواطنة الذي يعني : تحسين المواطن بدوره و أهميته في : المجتمع وفي العملية التنموية إن تطبيق هذه الإستراتيجية سيمكن من توفير مناخ ملائم لتطويره لتفعيل دور العنصر البشري الذي يعتبر منطقا وغاية للتنمية وحجز الزاوية في أي مشروع تنموي.

[1] إستراتيجية تنمية الموارد البشرية www.gov.com/arabic :HRD-srateggy-Asphttp/ يوم 26.03.2017 ، 13:12.

ثالثا: المقومات التنظيمية

تتمثل المقومات التنظيمية في وجود نظام لإرادة المحلية إلى جوار إدارة المرافق المحلية و تنظيم الشؤون المحلية و تعرف الإدارة المحلية بأنها:[1]

نقل أو تحويل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة من المعيين كما تعرف بأنها عبارة اعتراف الدولة لأشخاص الإقليمية بسلطة إصدار القرارات إدارية في بعض المجالات:[2]

وهناك تعريف آخر و هو النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومة) وهيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحة مستقلة قانونياً عن الإدارة المركزية بمقتضى إكسابها للشخصية المعنوية،مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الإدارة .[3]

ومن خلال استقرار ما سبق من التعريفات نجد أن الإدارة المحلية تتميز بخصائصه التالية:

وجود مصالح محلية تختلف عن المصالح القومية.

أنشاء هيئات محلية منتخبة مهمتها إنجاز تلك المصالح.

إشراف الحكومة المركزية على أعمال تلك الهيئات.

وبذلك فان نظام الإدارة المحلية يقوم على مبدأين أساسين هما:

1- مبدأ الديمقراطية: ذلك أن الإدارة المحلية تفتح الباب أمام المشاركة الشعبية في شؤون الحكم على المستوى المحلي و تدفعه إلى الاهتمام بالشؤون العامة، حيث أنه كما استعانة السلطة المركزية بالإدارة المحلية ومجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشرا على الديمقراطية.[4]

2- مبدأ اللامركزية: أي أن يستند الفصل في بعض الأمور إلى هيئات مستقلة عن الهيئات المركزية.

وعموما فإن قيام نظام الإدارة المحلية تفرض جملة من الأسباب و منها:[5]

تحقيق من أكفياء موظفها :الغدارة المركزية و قصها على الأعمال الإدارية المهمة.

التنسيق فيما بين الإدارة المحلية و الحكومة المركزية لوضع الخطط و المشروعات التي تلائم حاجات السكان في مناطقهم و حسب ظروفهم و تنفيذها في تلك المناطق .

---

[1] علي خاطر الشنطاوي، قانون الإدارة المحلية دار وائل للنشر، عمان، الأردن 2002 ص 97.

[2] علي خاطر الشنطاوي، قانون الإدارة المحلية، مرجع سبق ذكره، ص 95.

[3] محمد الصغير بعلي ،قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم ،الجزائر ،2004 ص 97.

[4] جعفر أنس قاسم ،أسس التنظيم الإداري ، والإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم ،، الجزائر 2004 ص09.

[5] أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية ، دار وائل للنشر ،عمان، الأردن 2010 ص 19.

ضمان سرعة الإنجاز بكفاءة و فعالية و الحد من الروتين بتبسيط الإجراءات .

استخدام أساليب إدارية مختلفة عن تلك التي تطبقها الإدارة المركزية لتراعي الظروف و العوامل المحلية مما يرفع من كفاءة العمل .

اكتساب خبرة متزايدة نتيجة مشاركتها في عمليات اتخاذ القرارات ترسيخ مفهوم الرقابة الشعبية.

المطلب الثاني :عوامل و مظاهر التنمية المحلية

أولا: عوامل التنمية المحلية

إن للتنمية المحلية عوامل عدة اقتصادية اجتماعية سياسية .....إلخ ولعل من أين العوامل و مشاركة المجتمع في عملية التنمية المحلية ،و يمكن حصر هذا العامل في نقاط أساسية كالتالي:

وضع أهداف محددة واضحة لتنمية المجتمع المحلي تنسجم مع احتياجاته الحقيقية و أولوياته.

النظرة الإيجابية إلى المجتمع المحلي و قدراته على إحداث التنمية الشاملة باستخدام الموارد المحلية المتاحة ،وبطرق و أساليب تلاءم الظروف المحلية السائدة، وتعزز اكتساب المعارف و المهارات اللازمة لإحداث التغير.

الاهتمام بدوافع و تطلعات أفراد المجتمع الإنسانية و عدم التركيز على النواحي المادية فقط، مع مراعاة العادات و التقاليد و مواقف أفراد المجتمع و خلفياتهم.

الثقافة الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية وأنماط حياتهم .

النظر إلى المجتمع المحلي نظرة شاملة تأخذ بعين الاعتبار أبعاده الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية المختلفة.

التعليم و التدريب النابع من احتياجات حقيقية لأفراد المجتمع المحلي و تجارب و خبرات واقعية لهم .

الاستفادة من خبرات المختصين في مجالات التنمية المجتمعية الشاملة .

التدريس النابع من احتياجات و تجارب و خبرات حقيقية لأفراد المجتمع .

و بالإضافة إلى ذلك هناك عدة عوامل أخرى يمكن الإشارة إليها فيما يلي:[1]

1-عوامل اجتماعية: ارتفاع مستوى المعيشة و انخفاض الكثافة السكانية تؤكد الاستغلال الأمثل للموارد البشرية وتحسين مستويات الرعاية الصحية و انخفاض الوفيات و ارتفاع معدلات الحياة.

[1] عوامل التنمية المحلية WWW.abahe.com.MK

يوم :2017/03/28 ساعة الدخول، 11:40.

2-عوامل اقتصادية:هو ثقافة العمل و الانجاز وتغير المفاهيم المقترنة ببعض المهن و الحرف، وكذا تطور تقسم العمل و ارتفاع المهارات الفنية الإدارية و الاعتماد على أسلوب التخطيط.

3-عوامل سياسية:عدم احتكار السلطة وتحقيق آليات الديمقراطية و المساواة الاجتماعية مع ضرورة تهيئة المناخ النفسي العام والتشجيع على التنمية.

ثانيا: مظاهر التنمية المحلية: للتنمية المحلية مظاهر عدة سواء متعلقة بالإدارة أو المواطن و العلاقة بينهما والتي يمكن توضيحها كالأتي:

1- توفير الخدمات الاجتماعية: إن الغرض من إنشاء أي غدارة لخدمة المواطن وذلك بتقديم خدمات لكافة فئات وشرائح المجتمع و توفير تلك الخدمات مع التركيز على السيكولوجي للمواطن.

2- التوازن بين الموارد والنفقات: حيث تتوفر لدى الجماعات المحلية الموارد المالية الكافية و انسجامها مع النفقات التي تعرف ارتفاع و انخفاض مستمر ،وهنا يبرز، وهذا التوازن الذي يعتبر من ابرز المظاهر للتنمية المحلية كما يعتبر المورد المالي كأداة تسير الجماعات المحلية و تخص بالذكر البلديات.

3- استعمال و توفير التقنيات الحديثة: يقصد بذلك توفر كافة الوسائل الحديثة على المستوى المحلي وذلك بهدف تسير الشؤون المحلية باحترافية و كفاءة عالية مع التكوين الجيد للموظفين لتعامل مع هذه التقنيات الحديثة بطريقة جيدة تسهل التسيير .

4- الإعلام: يلعب الإعلام دور كبير في عملية التنمية المحلية باختلاف وسائل الإعلام (الراديو التلفزيون، الصحافة، فضاء الانترنيت....الخ) بحيث يقضي على العزلة التي تفصل المواطن عن الأحداث و ذلك بتزويده بمعلومات تفيده و ذلك بهدف تجسيد ما يريد الوصول إليه[1].

المطلب الثالث:التنمية المحلية و ضرورة توافر الموارد المالية:

نشر الكثير من الدلائل و المؤثرات إلى ارتفاع تكلفة تقديم الخدمات المحلية و ارتفاع تكلفة إقامة مشروعات التنمية المحلية في الكثير من الأنظمة المحلية المطبقة في دول العالم المختلفة ولا شك أن هناك العديد من الأسباب وراء ارتفاع معدلات تكلفة التقديم الخدمات و إقامة مشروعات التنمية المحلية و يمكن تقسيمها بصفة عامة إلى:

[1]وفاء معاوية، الحكم المحلي الرشيد للتنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجيستر كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ،جامعة باتنة،2010 ص ص 94 95.

أولا: عوامل داخلية

تخص البيئة الداخلية للتنمية المحلية على مستوى المحليات و تنحصر تلك العوامل تقريباً في زيادة الأجور و ارتفاع أسعار الخدمات و مستلزمات تقديم الخدمة أو إقامة المشروع أو تزايد معدلات الضياع و الفاقد الناتجة عن عدم أداء الخدمات المحلية بكفاءة، هذا بالإضافة إلى تزايد الإهمال و السبب في الكثير من الأحيان، وقد يضاف إلى ذلك سوء الإدارة و عدم كفاءتها في ترشيد التكلفة أو عدم كفاءتها في إدارة الخدمات و إقامة المشروعات الخاصة بالتنمية المحلية.

ثانيا: عوامل خارجية

و قد تنقسم تلك العوامل بدورها إلى مجموعة عوامل تخص سياسات الاقتصادية و السياسات العامة و التي تشير إلى أن الحكومة المركزية في كثير من دول العالم تتبنى سياسات إصلاحية وهذه السياسات تشمل بالدرجة الأولى مجموعة من العوامل أو التغيرات الاقتصادية التي تؤدي إلى ارتفاع تكلفة تقديم الخدمات وإقامة مشروعات خاصة بالتنمية المحلية.

ومع استمرار عملية التنمية بهذا المفهوم فإن هناك حاجة دائمة و متجددة و متزايدة للموارد المالية.

ومن هنا يتضح الارتباط القوي و العلاقة الطردية بين تحقيق التنمية المحلية بأهدافها المختلفة و مدى توافر الموارد المالية ، فالموارد المالية هنا بمثابة المداخلات التي تؤدي من خلال عملية التنمية إلى إحداث المزيد من التنمية في المجتمعات المحلية.

و من السهل إعطاء البرهان على ارتباط كل مجموعة من أهداف التنمية المحلية بضرورة توافر الموارد المالية الملائمة لتحقيق تلك المشار إليها.

فالأهداف الاقتصادية بما تتضمنه من السعي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد في المجتمعات المحلية من خلال إقامة المشروعات الاقتصادية و الخدمية التي تؤدي إلى توفير السلع و الخدمات على المستوى المحلي ، وما تسعى إليه تلك الأهداف أيضاً من تقريب الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية فإن كل ذلك يتطلب المزيد من الموارد المالية المحلية و بخاصة مع اتجاه الحكومات المركزية إلى إلقاء عبر تحقيق نسبة كبيرة من تلك الأهداف على المجتمعات المحلية في إطار تلاحم أهداف التنمية القومية الشاملة.

و الأهداف الاجتماعية و السياسية و الإدارية كلها تحتاج إلى المزيد من الموارد المالية، لكي تحقق بالصورة المطلوبة و خاصة إذا كانت كل الآراء قد أشارت إلى أن ضرورة توافر الموارد المالية المحلية

يؤدي إلى تحقيق تلك الأهداف بأكبر كفاءة ممكنة مهما يعمق ويزيد من التنمية الاجتماعية و السياسية والإدارية على المستوى المحلي بمعدلات كبيرة.

ومن ناحية أخرى هناك مجموعة من العوامل الخارجية التي تخص التغيرات في الاقتصاديات العالمية و التي تؤثر بدورها على عناصر التكلفة الخاصة بالتنمية المحلية و خاصة في تلك الدول التي الذي يزداد اعتمادها على الخارج في هذا المجال .

وقد تؤدي تلك التغيرات إلى ارتفاع التكاليف و المستلزمات و الخدمات و المعدات المستورد وغيرها نتيجة ارتفاع تكلفة تقديم الخدمات و إقامة المشروعات الخاصة بالتنمية المحلية .

ويضاف إلى ذلك أن اتساع نطاق الخدمات المحلية ،و تزايد أحجام المشروعات المحلية يؤدي بصورة آلية إلى تزايد كل سلعة التنمية المحلية تلقائياً .

و ينعكس هذا الاتجاه الخاص بارتفاع تكلفة التنمية المحلية و ضرورة الرصيد المتزايد للإعتمادات الخاصة لمواجهة هذا الجاه أي تزايد الحاجة إلى المزيد من الموارد المالية باختلاف صورها من أجل التنمية المحلية .

ولا شك أن هذا الاتجاه يلقى بعبء كبير على القائمين بالإدارة المحلية في المحليات في مجال بذل أقصى الجهود لتعبئة المزيد من الموارد المالية المحلية لإحداث المزيد من التنمية المحلية و البحث في أفضل السبل لتعبئة تلك الموارد و البحث أيضا في حسن استخدامها في المجال:[1]

و التنمية المحلية كهدف رئيسي لنظام إدارة المحلية ترتبط بضرورة تحقيق مجموعة فرعية من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية والإدارية، وهذه الأهداف ترتبط بمجموعة من الحاجات التي لا بد من إشباعها أو المطلوب تحقيقها.

و الخلاصة أن توافر الموارد المالية ينبع أساساً من أن العنصر المالي هو عنصر أساسي في اتخاذ القرارات اللازمة لتنمية المجتمعات المحلية ، حيث أن نجاح الهيئات المحلية ،حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء رسالتها الخاصة بتحقيق أكبر معدلات التنمية المحلية الممكنة ، يتوقف إلى حد كبير على حجم مواردها المالية المتاحة ، بل أن قوة الهيئات و التنظيمات المحلية في الدولة إنما تقاس بنسبة مالية المحليات إلى المالية العامة للدولة ،وأهدافها بالاعتماد الذاتي على الموارد المحلية الذاتية بأكبر درجة ممكنـــة.

[1] احمد رشيد مقدمة في الإدارة المحلية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، مصر 1975 ص32.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال تعرفنا لعملية التنمية و التنمية المحلية، يتضح لنا أن التنمية مسألة تشكل كل دول العالم المتقدمة منها والمتخلفة ، وتعددت المفاهيم حول التنمية الاقتصادية و حيث أصبح محل اهتمام العديد من الباحثين و المفكرين ،كما أنه لا يوجد تعريف قاطع و محدد حول مفهوم التنمية ، و حتى يمكن تحقيق أهداف برنامج التنمية يتطلب اختيار الإستراتيجية الملائمة لعمليات التنمية و يتطلب إحداث تنمية متوازنة في الجانب الاقتصادي و الاجتماعي وخاصة الجانب المحلي و الإقليمي و إن الاهتمام بالتنمية المحلية يؤدي إلى التنمية من أجل النهوض بالاقتصاد إلى الأفضل.

الفصل الثالث

واقع التنمية الفلاحية المحلية لولاية تيارت ودورها التنموي

تمهيد :

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الذي يساهم بدرجة كبيرة في التنمية الإقليمية، و المحلية لذلك سندرس في هذا الفصل في المبحث الأول درجة إسهام القطاع الفلاحي في التنمية المحلية في الجزائر أما المبحث الثاني سنرى المؤهلات الفلاحية لولاية تيارت، و أخيراً في المبحث الثالث برنامج التطوير الفلاحي لولاية تيارت.

المبحث الاول : مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية

إن القطاع الفلاحي يساهم بشكل كبير في التنمية لأنه يعتبر أحد ركائز التنمية الاقتصادية وهو عنصر دعم للقطاعات الأخرى.

المطلب الأول :دور القطاع الفلاحي في امتصاص البطالة في الجزائر

يساهم القطاع الفلاحي بشكل أو بأخر في توفير مناصب شغل دائمة أو مؤقتة و فقا للنشاط الفلاحي المزاول ، حيث أن للفلاحة دور كبير في توفير التشغيل و القضاء على البطالة ،على غرار باقي القطاعات الاقتصادية ،و يمكن توضيح مدى استيعاب

قطاع الفلاحة للعمالة بتتبع تطورات نسبة العاملين في القطاع الفلاحي من إجمالي العاملين في الجزائر والذي يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (01،03) : نسبة العاملين بالفلاحة في الجزائر خلال الفترة (2001-2012)

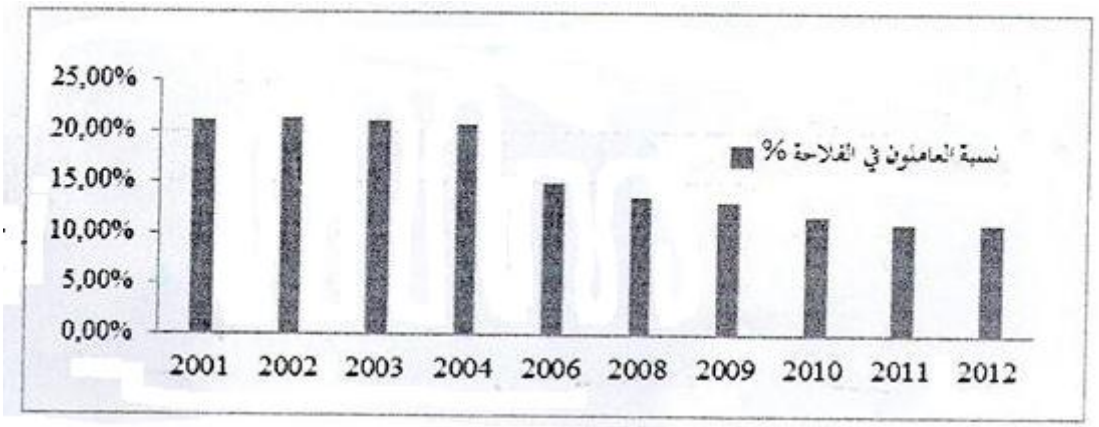

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد :

La banque mondiale K agriculture ft développement rural .sur le site :http//www.banquemon.diale.org/,consulté le :01-09-2013

يلاحظ من خلال الشكل السابق أن نسبة العمالة في القطاع الفلاحي الجزائري تناقصت بشكل تدريجي بدءا من سنة 2001 إلى غاية سنة 2012، إذ انخفضت نسبة العنالة في القطاع الزراعي من إجمالي المشتغلين بحوالي 1% خلال الفترة (2001-2004)، أي من 21.1% إلى 20.7%

على التوالي، كما انخفضت نسبة العمالة ب 6% خلال الفترة (2004-2006)، لتنخفض مجددا بثلاث درجات بالمائة خلال الفترة (2006-2012) أي من 14.9% إلى 11.00% على التوالي، حيث راهنت الحكومة و بشكل خاص على هذا القطاع لتحقيق الأمن الغذائي في غضون سنة 2012، لكن بعد سنة 2004 تقريبا شهد القطاع الزراعي هجرة معتبرة لليد العاملة حتى سنة 2012 (أنظر الملحق رقم 1) و التي تعتبر السنة التي شهدت اصغر نسبة، على الرغم من أنها كانت تندرج ضمن إستراتيجية التجديد الفلاحي و الريفي .

من هنا يتبين أن هذه الاستراتيجية التي قامت بها الدول لم تستقطب اليد العاملة في القطاع الفلاحي و بالتالي التخفيض من نسبة البطالة بل كانت بالعكس إستراتيجية النفور من هذا القطاع و توسيع نسبة البطالة ، و ذلك لسبب الاعتماد على المكننة و انخفاض الأجور التي يتقاضاها العمال في هذا القطاع الذي لا توجد نصوص قانونية واضحة تحمي الأجراء و تنظم حياتهم المهنية .

و مما تتقدم يمكن القول أن قطاع الفلاحة يساهم بامتصاص نسبة من العمالة في الجزائر مقارنة بقطاعات الخدمات و التجارة و الأشغال العمومية و الصناعة.

ووعيا من الدولة بدور هذا القطاع في دفع عجلة التنمية في البلاد عن طريق التشبيب و إنشاء مناصب شغل ، اتخذت بعض الإجراءات، التي ترمي أهدافها الإستراتيجية الى تحسين مستوى الأمن الغذائي و المشاركة القوية في تحقيق تنمية متوازنة و متناسقة للأقاليم بدون اي إقصاء أو تهميش، مع المساهمة بشكل معتبر في تحسين ظروف المعيشة و العمل في كل الفضاءات الريفية، من جهة أخرى ترتكز هذه الإجراءات على أربعة محاور و تضم تنمية منظومة الإنتاج و الضبط، واستعمال أجهزة ذات أهداف اقتصادية و اجتماعية و ايكولوجية ، وتعزيز النشاطات ذات المنفعة العامة، وتحسين الإدارة الفلاحية و الغابية و تقريبها من سكان الأرياف ، و تنفيذ توصيات مجلس الوزراء المنعقد في 22 فيفري 2011، و لقد كللت هذه الإجراءات بـ:

التفكير في إنشاء صندوق لضمان القروض موجه للفلاحين و للأنشطة الريفية.

تقديم قرض ميسر لمرافقة إنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة ، وقرض إتحادي ميسر لتعزيز أنظمة ضبط الموارد الفلاحية و مقاربة الشعبة مع توسيع القرض الإجباري لتدعيم مكننة و عصرنة الفلاحة

وقرض " رفيق " بدون فوائد لتدعيم وتأمين الحملات الفلاحية السنوية، تحسين الخدمات المرتبطة بالفلاحة و تربية المواشي مت خلال الأجهزة الصادرة عن القطاعات الأخرى .

المطلب الثاني :مساهمة القطاع الفلاحي في توفير الغذاء

يعتبر الغذاء حاجة أساسية لا يمكن للإنسان الاستغناء عنها ، حيث تزداد كمية و حجم هذه الحاجة في أي إقتصاد بازدياد عدد السكان، وتنامي رغباتهم و زيادة دخولهم، ويعتبر القطاع الفلاحي المصدر الأول و الوحيد في توفير هذه الحاجة، حيث لا يمكن تعويضه بأي قطاع آخر مهما بلغ الإنسان و الدولة من تقدم. و الجدول الموالي يوضح بعض المؤشرات المتعلقة بتوفير إنتاج الغذاء و المحاصيل و الماشية في الجزائر خلال الفترة (2000-2005) .

الجدول رقم (02،03): بعض المؤشرات المتعلقة بتوفير إنتاج الغذاء و المحاصيل و الماشية في الجزائر خلال الفترة (2005-2011)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
21 مؤشر إنتاج المحاصيل (138)(2004-2006=100)	98.96	102.27	85.9	89.32	123.43	129.89	139.13
مؤشر إنتاج الغذاء (2004-2006=100)	99.06	103.01	93.26	95.96	119.14	124.13	128.98
مؤشر إنتاج الماشية (2004-2006=100)	99.26	104.09	105.5	104.58	111.77	116.2	112.23

المصدر :بتصرف من الباحثين و بالاعتماد

La banque mondiale K agriculture ft développement rural .sur le site :http//www.banquemon.diale.org/,consulté le :01-09-2013

يظهر الجدول أعلاه تطور ثلاث مؤشرات خلال الفترة (2005-2011) متعلقة بمؤشر إنتاج المحاصيل الزراعية و هو يشمل جميع المحاصيل عدا محاصيل العلف ، و كذا مؤشر إنتاج الغذاء الذي يغطي المحاصيل الغذائية التي تعتبر صالحة للتناول و التي تحتوي على مغذيات ، وتستبعد القهوة و الشاي لأنهما لا يحتويان على قيمة غذائية رغم صلاحيتهما للتناول، بالإضافة إلى مؤشر إنتاج الثورة الحيوانية يشمل اللحوم و الألبان من جميع المصادر ، ومنتجات الألبان كالجبن، والبيض و عسل النحل، و الحرير الطبيعي، و الصوف، و الجلود.

و الملاحظ أيضا أن هذه المؤشرات الثلاث شهدت منحا متزايد بشكل عام وبشكل خاص خلال السنوات الثلاث الأخيرة و هذا ما قد يساعد على تجاوز الدولة للتبعية الغذائية للخارج و تقليص فاتورة استيراد المواد الغذائية مما ينعكس ايجابيا على وضعية ميزانها التجاري.

المطلب الثالث: تحسين وضع الميزان التجاري

يسهم القطاع الفلاحي بشكل أو بأخر في تحسن وضعية الميزان التجاري أو الزيادة في عجزه لا سيما من خلال حجم الصادرات و الواردات من المواد و المنتجات الفلاحية الموجودة في إحدى بنوده حيث يتم تحسين وضع الميزان التجاري من خلال زيادة القدرة التصديرية بالنسبة لبعض المواد كالفواكه و الخضروات و الحمضيات ...و مختلف المنتجات الفلاحية القابلة للتصدير (أنظر الملحق رقم2)، كما يمكن تحسين القدرة الإنتاجية بالنسبة للمواد الأساسية الأخرى و التي تبقى إمكانية الوصول إلى مستوى جيد من الاكتفاء فيها أمرا واردا، إذ أن كل الشروط متوفرة ما عدا تغيير النظرة الثانوية اتجاه هذا القطاع و التركيز على سبل الاستفادة بالإمكانيات الهائلة لهذا القطاع ،والجدول الموالي يوضح تطور واردات و صادرات المنتجات الفلاحية للجزائر خلال الفترة (2005-2012).

الجدول رقم (03،03): تطور واردات و صادرات المنتجات الفلاحية للجزائر خلال الفترة (2005-2012)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
واردات المواد الخام الفلاحية (%من واردات السلع)	1.6977	2.0807	2.2572	1.6094	1.4627	1.6073	1.5154	1.5709
صادرات المواد الفلاحية الأولية (%من صادرات السلع)	0.0044	0.0070	0.0056	0.0066	0.0074	0.0158	0.0245	0.0098

المصدر :بتصرف من الباحثين و بالاعتماد على :

La banque mondiale K agriculture ft développement rural .sur le site :http//www.banquemon.diale.org/,consulté le :01-09-2013

الشكل رقم(03،04) تطور واردات و صادرات المنتجات الفلاحية للجزائر خلال الفترة (2005-2012).

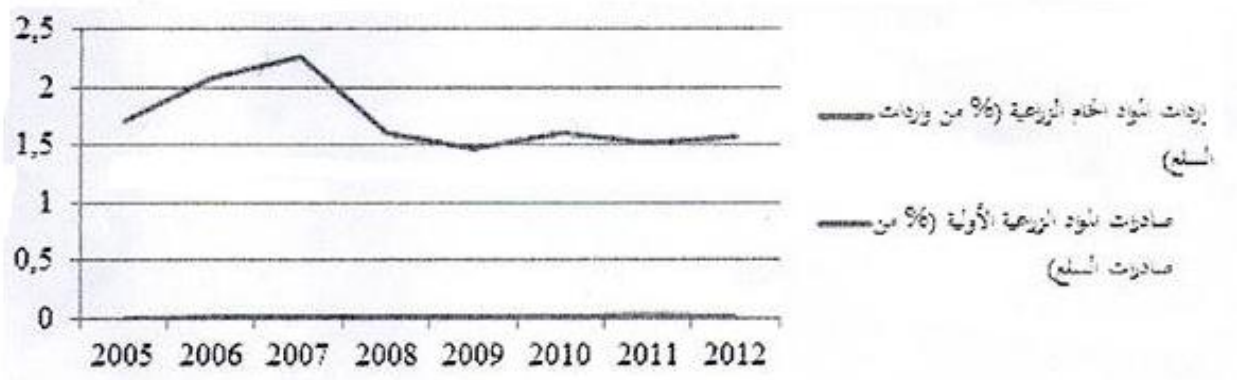

المصدر : من إعداد الباحثين و بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم -2-

من الملاحظ جليا أنه من خلال البيانين السابقين يتضح ميل كفة نسبة واردات المواد الخام الفلاحية على حساب الصادرات منها (تضم المواد الخام الفلاحية القسم الثاني من التصنيف الموحد للتجارة

الدولية)، إذ بقيت نسبة الواردات منها 1% من إجمالي واردات السلع خلال الفترة (2012-2005) ، على عكس نسبة الصادرات منها التي ظلت تؤول إلى الصفر من إجمالي صادرات السلع و ذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية 2012 ، وهذا ما ساهم بشكل أو بأخر في عجز الميزان التجاري للجزائري .

المبحث الثاني: المؤهلات الفلاحية لولاية تيارت

تعتبر ولاية تيارت من أهم المناطق ذو الطابع الفلاحي والرعوي وتساهم بشكل كبير في الإمداد بالمواد الأولية الزراعية .

المطلب الأول تقديم لولاية تيارت

تتميز ولاية تيارت بالطابع الفلاحي الرعوي و تتربع على محيط فلاحي واسع و يمثل 80% من المساحة الإجمالية للولاية بمساحة صالحة للزراعة تقدر ب 707.622 هكتار أي 40% من المساحة الفلاحية الإجمالية .

تتخصص الولاية بمستوى هام على المستوى الوطني في إنتاج الحبوب إي بنسبة 13%.

و عرفت الولاية خلال السنوات الأخيرة تنوعاً حقيقيا في الإنتاج الفلاحي و الذي مكنها من الحصول على مرتبة مميزة في تمويل السوق الوطنية .

الشكل (03،05) خريطة ولاية تيارت .

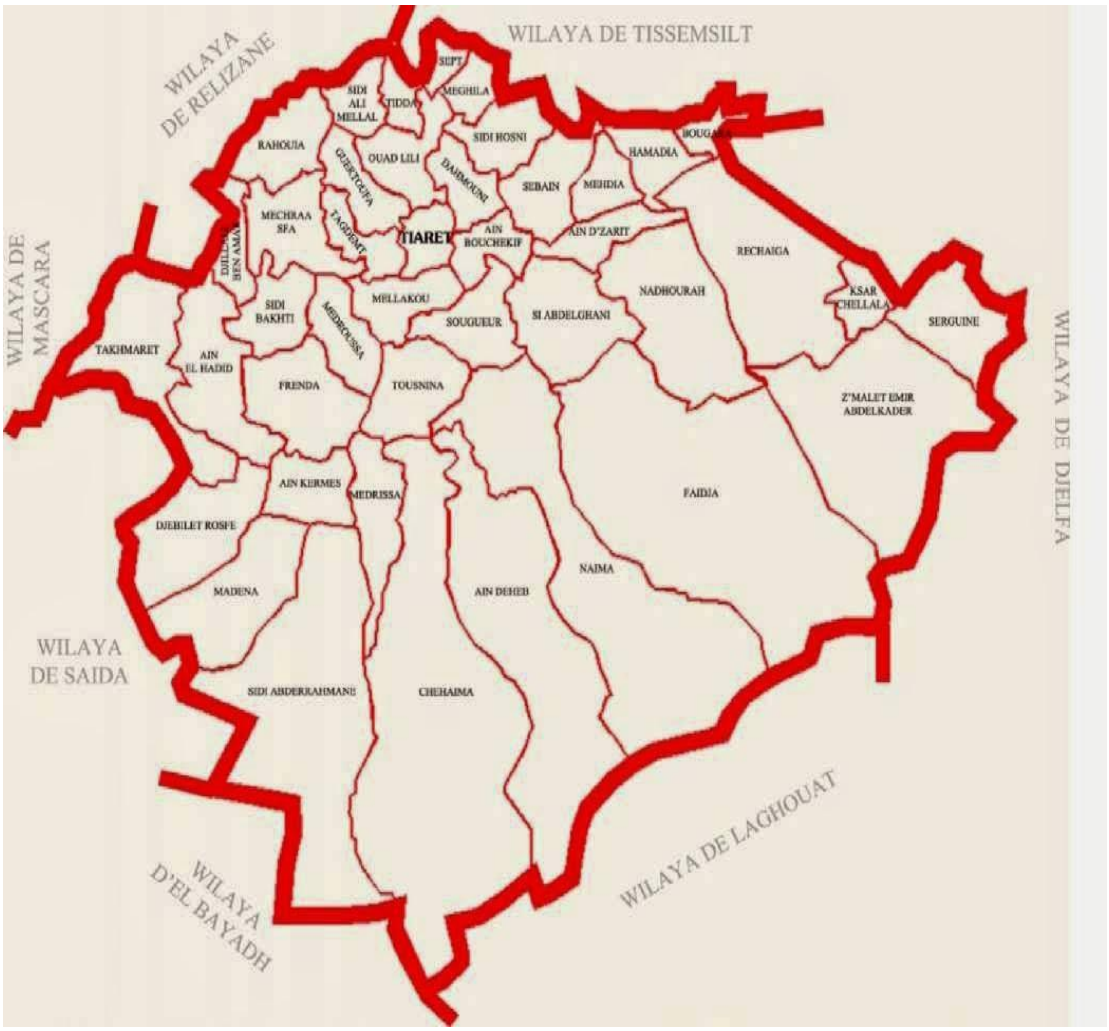

1-توزيع الأراضي :تتوزع الأراضي الفلاحية للولاية كما يلي :

المساحة الفلاحية الإجمالية 1.608.152 هكتار

المساحة الصالحة للزراعة 707.622 هتار

منها المسقية 34.786 هكتار.

المراعي 420.330 هكتار.

الغابات 154.200 هكتار.

الحلفاء 326.000 هكتار.

2- جدول (06،03) توزيع العقار الفلاحي

طبيعة المستثمرات	عدد المستثمرات	المساحة
الخواص	19 600	325 290
الإمتياز الفلاحي	15 229	374 034
المزارع النموذجية	07	75 98
المعاهد التقنية (ITGC-ITELV-ITAF)	03	700
المجموع	34 839	707 622

المصدر: باعتماد الباحثين، مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت.

يتكون العقار الفلاحي على مستوى ولاية تيارت أساسا من أراضي تابعة لقطاع أملاك الدولة و يمثل 73% من المساحة الصالحة لزراعة ، و الباقي يعود للقطاع الخاص.

3- هياكل الري :

تتمثل هياكل الري على مستوى الولاية كما يلي :

جدول (03،07): هياكل الري

طبيعة الهيكل	العدد	السعة
السدود	03	100هم3
الحواجز المالية	17	1004هم3
الآبار العميقة	2.518	2.513ل/ ث
الآبار	3.335	6.600ل/ ث

المصدر: من اعداد الباحثين وبالاعتماد على مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت.

من بين 03 سدود المتواجدة بالولاية هناك واحد بالدحموني ذو سعة 42 هم3 و المخصص بالسقي الفلاحي .[1]

المطلب الثاني: الطابع الزراعي و تطور المنتوجات الأساسية

أولا: الطابع الزراعي

نظرا لأنظمة الإنتاج المستعملة، ونظرا للقدرات الفلاحية التي تكتسيها ولاية تيارت، فإن الولاية تعتبر ذات طابع رعوي فلاحي بامتياز و التي بدأت في التنوع في الإنتاج خلال السنوات الأخيرة بإدخال و توسيع إنتاج الخضروات و تنمية تربية الدواجن، لأن القطاع الزراعي في الجزائر مركزا مهما في البنيان الاقتصادي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. وبالرغم من الأهمية الملموسة لهذا القطاع فإن القصور الذي اتسم به دور هذا القطاع يظهر جليا من خلال مساهمته المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي. وتسعى السياسات الزراعية المتبعة إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي، بل أنها تتوقع الوصول إلى الاكتفاء الذاتي بالنسبة لأغلب السلع الغذائية، والسعي إلى تحقيق فائض للتصدير في بعض منها؛ غير أن ذلك لم يحدث، لاعتبارات متعددة.

[1] المقابلة مع مدير المصالح الفلاحية (DSA) يوم :2017/04/25.

ويسود الاقتناع لدى المهتمين بميدان الزراعة على ضرورة تنمية القطاع الزراعي بما يضمن له إمكانيات المنافسة العالمية، والقدرة على النهوض بقطاع التصنيع الزراعي، والذي يعد النهوض به وزيادة قدرته التنافسية العالمية من أهم متطلبات استمرار النمو بالنسبة للقطاع الزراعي. وتتحدد تنمية القطاع الزراعي في توفير المدخلات البشرية والمادية بأسعار اقتصادية ملائمة لقطاع التصنيع الزراعي، كما أنها تعني رفع مستوى الدخل بالقطاع الزراعي بما يؤدي إلى زيادة الطلب على مخرجات قطاع التصنيع الزراعي، بل وخلق مزيد من الطلب على مدخلات ومخرجات القطاع الزراعي ذاته.

ومن ناحية أخرى فإن النهوض بقطاع التصنيع الزراعي يعني مزيدا من الطلب على مخرجات القطاع الزراعي ومزيدا من الطلب على منتجاته ومزيدا من الطلب للتصدير ومزيدا من رفع مستوى الدخل في القطاع، هذا علاوة على استمرار نمو الطلب العالمي على القطاعين كنتيجة طبيعية لنموهما. غير أن القطاع الزراعي قد واجه العديد من المشاكل والصعوبات الموروثة على فترة الاستعمار، لا مجال لذكرها ضمن هذا البحث المحدد زمنيا. أما في المراحل اللاحقة فلعل جانبا هاما من مشكلة القطاع الزراعي في الجزائر والدول النامية عموما، يتمثل بصفة عامة في وقوعه ضحية السياسات المتبعة منذ بداية مخططات التنمية باعتمادها الكامل)والخاطئ(على إستراتيجية التصنيع كأساس للتنمية، بإتباع نهج إستراتيجية التنمية غير المتوازنة التي تولي قطاع المحرقات وبعض فروع الصناعة الثقيلة أهمية قصوى وإهمال القطاعات الأخرى، خصوصا تلك المرتبطة بالاستهلاك الجماهيري الواسع، كالقطاع الفلاحي والصناعات الغذائية.

ثانيا: تطور المنتوجات الأساسية

عرفت مختلف المنتوجات الفلاحية على مستوى ولاية تيارت تطورا هاما خلال العشرية الأخيرة و هذا بفضل الإجراءات المرافقة و دعم الدولة الممنوحة للمنتجين الفلاحين و القدرات التي تكتسبها الولاية هذه الأخيرة التي تطلبت تجنيدا حقيقيا للإستغلال الأمثل و العقلاني .

المطلب الثالث: أهم المنتوجات الفلاحية من سنة 1999 إلى غاية 2016.

تطور أهم المنتوجات الفلاحية من 1999 إلى غاية 2016.

و تتلخص كما يلي :

الحبوب : 1.330.000 قنطار إلى 2.741.600 قنطار (مع العلم أنه خلال سنة 2013 تم الحصول على 6.000.000 قنطار من الحبوب)

الأعلاف :562.600 قنطار إلى 2.278.500 قنطار.

الخضر : 1.230.000 قنطار إلى 4.236.500 قنطار

منها : - **البطاطا** 243.170 قنطار إلى 1.584.500 قنطار

البصل 687.834 قنطار إلى 2.030.000 قنطار

اللحوم الحمراء : 34.000 قنطار إلى 275.900 قنطار

اللحوم البيضاء :19.367 قنطار إلى 117.400 قنطار

الحليب :48.000.000 لتر 131.997.000 لتر

التعليق: نلاحظ أنه هناك تطور ملحوظ من نسبة 1999 إلى غاية سنة 2016 في جميع الشعب الفلاحية و خضروات و ثروة حيوانية .

أولا لدينا الحبوب و الزيادة المقدرة من سنة 1999 إلى سنة 2016 تقدر 1411600 قنطار من الحبوب أما في سنة 2013 هناك فرق شاسع و ملحوظ غير المعهود حيث قدر الإنتاج ب 6.000.000 قنطار من الحبوب .

أما الأعلاف أيضاً نلاحظ تطور كبير في الكمية بالقنطار من سنة 1999 إلة سنة 2016 و قدرت ب 900 5 171 .

و بالنسبة للخضروات قدرت الزيادة ب: 500 006 300 قنطار أيضاً تطور ملحوظ نفضل فيها كل من :

البطاطا الفرق الزائد المقدر ب: 330 1 134 قنطار .

البصل الفرق الزائد المقدر ب: 166 2 134 قنطار .

وفي السياق تربية المواشي و الأنعام نلاحظ أيضاً

اللحوم الحمراء شاهدت زيادة تقدر ب:900 241 قنطار

اللحوم البيضاء شاهدت زيادة تقدر ب: 033 98 قنطار

أما بالنسبة إلى الحليب زادت نسبة باليترات من السنة 1999 إلى سنة 2016- 000 7 309 8 لتر .

التعليق :نلاحظ أنه هناك تنمية فلاحية بالنسبة لولايتنا (تيارت) و التي شاهدتها الولاية منذ سنة 1999 إلى نسبة 2016 كما لاحظنا في الملخص السابق ووضحنا ذلك بالأعمدة البيانية (أنظر الشكل)

و قيمنا زيادة المالية للإنتاج المالي و الحيواني خلال ثلاث سنوات

(2000-2013-2016) حيث تبين أنه هناك زيادة مستمرة في الوحدات بالمليون دينار من الفترة 2000 إلى 2013 ومن الفترة 2013-2016)

كما هو موضح في الجدول .

شكل (03،08) :

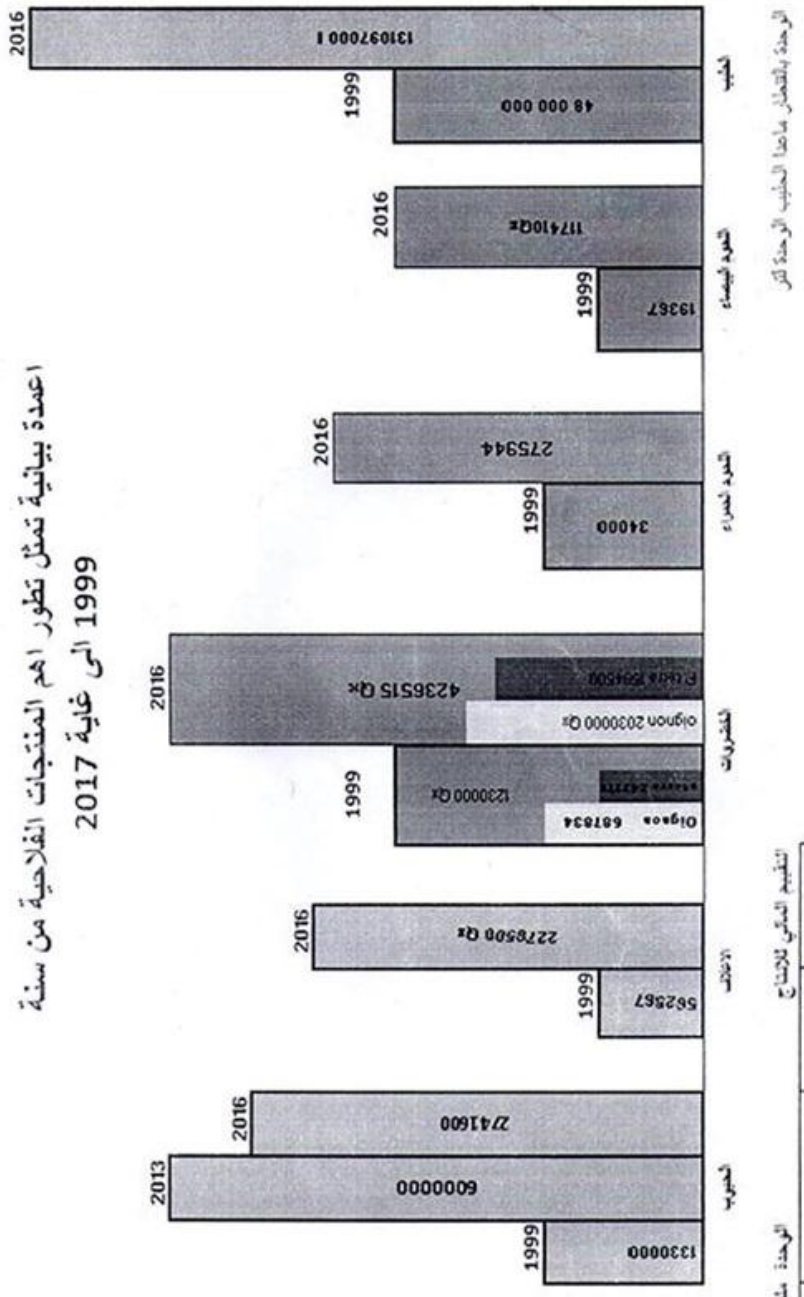

المصدر: بإعداد الباحثين بالاعتماد على مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت.

المبحث الثالث:برامج التطوير الفلاحي لولاية تيارت

لقد أعدت ولاية تيارت عدة برامج من أجل التطوير الفلاحي وذلك من أجل النهوض باقتصاد فلاحي مزدهر.

المطلب الأول: تطبيق مختلف برامج التنمية الفلاحية 2016/2000

1- برامج التنمية الفلاحية

جدول (03،09) تطبيق مختلف برامج التنمية الفلاحية 2016/2000.

الشعبة	مبلغ الدعم (دج)	النسبة
الحليب	369.973.033.97	1.85
لحوم البيضاء والحمراء	185.759.363.00	0.93
إنتاج الحبوب و الخضر الجافة	5.677.689.050.00	28.46
السقي و اقتصاد المياه	5.972.664.907.71	29.94
العتاد الفلاحي	220.162.634.39	1.10
الطاقة (المازوت)	28.074.853.00	0.14
البطاطا	19.470.947.00	0.10
التبريد	159.014.304.00	0.80
الأشجار المثمرة	4.925.295.915.00	24.69
الأشجار الزيتون	2.144.435.775.00	10.75
تربية النحل	246.561.864.00	1.24
المجموع	19.949.102.650.07	100.00

المصدر: بإعداد الباحثين وباعتماد على مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت.

تعليق على الجدول: من خلال الجدول أعلاه أن برامج التنمية الفلاحية المطبقة في ولاية تيارت من (2000-2016) كانت على عدة أصعدة منها شعبة الحليب كان مبلغ الدعم فيها 369.973.033.97 دج، نسبة تقدر ب % 1.85 أما شعبة اللحوم البيضاء فكانت نسبة الدعم 0.93% إذا كانت نسبة الدعم في شعبة السقي واقتصاد المياه تقدر ب 29.94 % . وهي النسبة الأكبر ، تليها شعبة انتاج الحبوب ب 28.46 %، ثم تليها شعبة الأشجار المثمرة ب 24.69 % وتليها شعبة أشجار الزيتون ب10.75% وبعدها شعبة تربية النحل ب1.24% وتليها شعبة التبريد ب 0.80 % وبعدها شعبة طاقة (المازوت) 0.14 % ثم تليها شعبة البطاطا ب0.10 %.

2- برامج تطلعات التنمية الفلاحية

بناءا على الطابع الفلاحي و الرعوي لولاية تيارت، و نظرا للمشاكل التي يواجهها القطاع الفلاحي و من أجل النهوض بالقطاع كان من الضروري تركيز جهودنا على المحاور الآتية:

أ- تقوية الري الفلاحي، و توسيع المساحات المسقية و هذا بتجنيد و تنويع مصادر المياه (السدود الصغيرة، الحواجز المائية).

ب- ايجاد الصيغ الكافية التي تسمح بتكثيف مختلف المزروعات و زيادة مردودها و هذا بالطرق الآتية:

تقوية برنامج إنتاج البذور.

تطبيق كل المراحل التقنية للزراعة.

تطوير قدرات التخزين و تحسين مستوى الإطارات التقنية للتعاونيات الفلاحية CCLS .

تجديد و عصرنة هياكل التخزين و تحضير البذور.

تعزيز قدرات التخزين بالتبريد و تشجيع استحداث وحدات للتحويل الغذائي.

ج- تنمية و تنويع برنامج تحسين مستوى الفلاحين و أبناء الفلاحين بالتعاون و التنسيق مع مديرية التكوين المهني.

د- متابعة و تأطير عملية توسيع الإنتاج الفلاحي بمختلف أنواعه على مستوى الولاية.

هـ- المحافظة على المناطق السهبية و التي هي في مرحلة تدهور متقدم و هذا بواسطة تكثيف الوسائل التقنية المكلفة بالمحافظة على هذه الثروة و ذلك بالوسائل البشرية و المادية و وضع برنامج يسمح بتسيير المراعي السهبية.

و- تعميم الكهرباء الفلاحية على مستوى أقطاب الإنتاج.

المطلب الثاني:برامج اصلاح الآراضي الفلاحية عن طريق الإمتياز في ولاية تيارت

برنامج إصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز في الولاية

في إطار تطبيق أحكام المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ في 2011/02/23 الخاص بإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة و تربية الحيوانات و التعليمة الوزارية رقم 163بتاريخ 2011/07/07 الخاصة بإدماج محيطات الامتياز عن طريق الاستصلاح المسيرة سابقا من طرف العامة للامتيازات الفلاحية (Ex-GCA) في إطار المنشور الوزاري المذكور أعلاه.

انطلقت ولاية تيارت منذ سنة 2011 في عملية تطهير المحيطات القديمة الخاصة بالعامة للامتيازات الفلاحية (Ex-GCA) التي عددها 13 محيط بمساحة قدرها 9.4467 هكتار موزعة على 07 بلديات.حيث تقرر بموجب محضر اجتماع اللجنة الولائية لتوجيه تنفيذ التنمية الفلاحية و الريفية بتاريخ 2012/12/23 تسوية المستفيدين الأصليين الذين تم تثبيتهم من طرف العامة للامتيازات الفلاحية و الذين أثبتت التحقيقات التي أجرتها اللجان التقنية للدوائر أنهم يستغلون فعليا قطع الأراضي الفلاحية التي منحت لهم.

أما فيما يخص المحيطات التي تم التخلي عنها كليا أو جزئيا، فقد تم استرجاع هذه المساحات و الإعلان عن إظهار المنفعة عنها من طرف رؤساء المجالس الشعبية للبلديات المعنية وفقا لأحكام المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ في 2011/02/23.

إضافة إلى هذا تحديد من طرف اللجنة الولائية لتسعة (09) محيطات جديدة بمساحة إجمالية تقدر 72288 هكتار موزعة على 06 بلديات من بينها:

36222 هكتار مخصصة لفئة المستثمرين.

36066 هكتار مخصصة لفئة الشباب.

تمت عملية الإعلان عن إظهار المنفعة لهذه المحيطات بتاريخ ديسمبر 2013 في عملية أولى، أما العملية الثانية فكانت بتاريخ فيفري 2015 بالنسبة للمساحات المتبقية، بالإضافة إلى محيط الرشة و أم الزبوج، في حين أن عملية الإعلان عن إظهار المنفعة الخاصة بمحيطات عجرمانية، رمايلية و تنقمر ببلدية زمالة الأمير عبد القادر التي تم تكليف السيد رئيس دائرة قصر الشلالة بالقيام بها بموجب قرار السيد والي الولاية رقم 1080 بتاريخ 2015/07/23 فقد كانت بتاريخ 04 أكتوبر 2015.

فيما يخص فئة المستثمرين، تم استقبال 2150 ملف من طرف مديرية المصالح الفلاحية و هي متوقفة حاليا إلى غاية استكمال الدراسة من طرف مكتب الدراسات BNEDER.

أما فيما يخص فئة الشباب فالعملية هي في مرحلة الدراسة واستكمال الإجراءات على مستوى اللجان التقنية للدوائر و سوف يتم الفصل فيها بعد استكمال الدراسة من طرف مكتب الدراسات BNEDER.

و في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن المكتب الوطني لدراسات التنمية الريفية BNEDER يقوم حاليا بالدراسات الخاصة بالمحيطات الجديدة لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز و ذلك من الناحية الزراعية و قابلية الاستصلاح و كذا من الناحية السوسيولوجية أو القابلية الاجتماعية.

المطلب الثالث: برنامج توسيع المساحات المسقية (2019/2015)

جدول (03،10) برنامج توسيع المساحات المسقية (2019/2015)

	السنة المرجعية 2014	سنة 2015	سنة 2016	سنة 2017	سنة 2018	سنة 2019
توسيع المساحة المسقية	27.500	30.500	33.000	38.000	46.000	50.000

المصدر: باعداد الباحثين وبالاعتماد على مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت.

هذا البرنامج يمكن تحقيقه إذا قمنا بتسخير الوسائل الآتيـة:

الاستعمال العقلاني و الأمثل للحواجز المائية 13 المتواجدة و المتوفرة على سعة إجمالية 8.000.000م3 و التي لا يشتغل منها حاليا سوى 50%.

إنجاز و إدخال في الخدمة خلال الخماسي 2015- 2019 للحواجز المائية 11 و التي تتوفر على سعة إجمالية 3.470.830م3.

سد بخدة الذي يقع ببلدية مشرع الصفا و الذي يسع ل 45 مليون م3 و هو حاليا موجه لمياه الشرب سيتم إعادة توجيهه لدورة الأساسي الخاص فقط للسقي الزراعي و هذا ابتداء من سنة 2011 إلى 2018 و الذي يسمح بتوسيع المساحة المسقية إلى حوالي 4.000 هكتار.

في إطار برنامج استحداث مستثمرات جديدة للفلاحة و تربية المواشي، هذه المحيطات تتربع على مساحة أكثر من 70.000 هكتار و التي تقع على مناطق رعوية فلاحية، يمكن تخصيص 16.000 هكتار منها للسقي الفلاحي.

نشاطات 2017

– تصفية و متابعة برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز و الخاص بإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة و تربية المواشي.

– الانتهاء من عملية تحويل حق الانتفاع الدائم إلى حق الامتياز.

– توسيع المساحات المسقية بواسطة تنمية وسائل السقي التي تساعد على اقتصاد الماء و استعماله عقلانيا من مختلف مصادرة المتوفرة و الموجهة للسقي الزراعي.

– الامتصاص التدريجي للمساحات البور و هذا بتنمية زراعة الأعلاف و البقول الغذائية.

– التعزيز و التنظيم المهني و هذا بتنشيط و تفعيل المجالس المهنية و الجمعيات لمختلف الفروع و إعادة تنشيط تعاونيات الخدمات الفلاحية.

المحيط الفلاحي

عملية التنسيق على المستوى المحلي بين مجموع الفاعلين على مستوى القطاع، و ممثل المهنة (الغرفة الفلاحية، الإتحاد الولائي للفلاحين) و مؤسسات أخرى لا تعاني من أي مشاكل تذكر.

مجموع الفاعلين المعنيين يشاركون في كل القرارات المتخذة محليا، و كذا الموجهة لنا من طرف وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري، و هذا بالمشاركة في مختلف الاجتماعات و اللجان الخاصة بمتابعة الحملات الفلاحية و الاجتماعات المهنية على مستوى الولاية.

خلاصة الفصل الثالث:

لقد حاز القطاع الفلاحي أهمية كبيرة في ولايتنا حيث أصبح أحد ركائز الإمداد بالمواد الأولية الغذائية حيث أنصبت إليه العديد من الأنظار و ذلك من أجل توفير الغذاء و المادة الأولية لولايتنا وذلك عن طريق إستخدام العديد من البرامج حيث لقي تطورا تدريجيا إلى يومنا هذا كان من أهمها برنامج التطور الفلاحي وبرنامج اصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز في ولاية تيارت وكذا برنامج توسيع المساحات المسقية .

خاتمة:

إن للقطاع الفلاحي مكانة هامة في الاقتصاد الوطني حيث يساهم بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الخام و يمكن من خلق مواطن شغل و يساهم في توازن ميزان المدفوعات من خلال تصدير المنتجات الفلاحية بالإضافة إلى دوره الفعال في ضمان الأمن الغذائي ، كما أن للقطاع الفلاحي في الجزائر مركزا مهما في البنيان الاقتصادي من الناحيتين الاقتصادية و الاجتماعية ، وبالرغم من الأهمية الملموسة لهذا القطاع يظهر جليا من خلال مساهمته المتواضعة في الإنتاج و كذا الترابط بين القطاعات الأخرى و تسعى السياسات الفلاحية المتبعة إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي بل أنها تتوقع إلى الوصول إلى الالتقاء الذاتي بالنسبة لأغلب السلع الغذائية و السعي إلى الفائض في التصدير للبعض منها .

ويسود الاقتناع لدى المهتمين بميدان الفلاحة على ضرورة تنمية بما يضمن له إمكانيات المنافسة العالمية، والقدرة على النهوض بهذا القطاع. غير أن هذا القطاع قد واجه العديد من المشاكل و الصعوبات الموروثة عن فترة الاستعمار.

ولكننا من خلال دراستنا لهذا القطاع شاهدنا أن هناك مستثمر من بعد فترة الاستعمار إلى سنة 2016 على المستوى ولولايتنا وذلك نتج عن الاهتمام الذي واجه هذا القطاع في كل من السياسات و الاستراتيجيات و البرامج من أجل التطوير و الدعم الفلاحي ووضع تطلعات قد تغير بشكل كبير هذا القطاع .

اختيار الفرضيات:

- إذ عن طريق الدراسة التي قمنا بها لهذا الموضوع تم التحقق من مصداقية وصحة الفرضيات التالية:
- إن للقطاع الفلاحي مساهمة كبيرة في عملية التنمية وهذا مايثبت صحة الفرضية بدليل ملاحظاتنا للامداد المتطور والمستمر للمواد الاولية الزراعية الذي يساهم في الأمن الغذائي.
- إن التطوير للقطاع الفلاحي محليا يؤثر على التنمية بشكل كبير وذلك بدليل كل ما زاد تطور القطاع الفلاحي زادت التنمية المحلية والعكس صحيح.
- شاهدنا القطاع الفلاحي يترابط مع القطاعات الأخرى و يؤثر و يتأثر بهم في عملية التنمية المحلية وذلك بدليل أنه بزيادة تنمية القطاع الفلاحي تتطور القطاعات الأخري.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى مجموعة من النتائج .

نلاحظ منها:

- الدور الفعال للقطاع الفلاحي في التنمية المحلية .
- أثبتت الدراسة أن الارتقاء بالقطاع الفلاحي يساعد في حل العديد من المشاكل مثل : مشكلة البطالة ، توفير الغذاء و غيرها من المشاكل.
- القطاع الفلاحي يساهم بنسبة كبيرة في إقتصاد دول بصفة العامة.
- إن إهمال هذا القطاع له سلبيات عديدة على المجتمع .
- توجه البلدان النامية إلى الاهتمام بهذا القطاع من أجل التنمية الاقتصادية.
- الاهتمام المحلي و الإقليمي لهذا القطاع يضع لنا تنمية اقتصادية .

التوصيات:

- يجب الاهتمام بالقطاع الفلاحي في جميع الأماكن لأنه جد فعال بالنسبة للمجتمعات .

- رسم خطط و إستراتيجيات من أجل تطوير هذا القطاع.
- وضع برامج للهيئات المختصة في المجال الزراعي و الفلاحي من أجل الظفر بمردودية كبيرة في هذا المجال .
- التحفيز عن طريق الامتيازات و القروض للفلاحين .
- الزيادة من العوامل المؤثرة إيجابيا على هذا القطاع.
- زيادة من الدراسات في المؤسسات الفلاحية و التنسيق فيما بينهم.
- تكوين الفلاحين وغير الفلاحين على هذه المهنة .
- وضع حملات اعلامية تحسيسية وتوعوية من أج القطاع الفلاحي.

أفاق الدراسة:

- مساهمة القطع الفلاحي في التنمية الاقتصادية.
- دور القطاع الفلاحي في تنمية المؤسسات الاقتصادية .
- أهمية القطاع الفلاحي في ترابطه مع الاستثمار .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

كتب

- إبراهيم عبد اللطيف: الإطار الفكري للتنمية المحلية، مجلة الإدارة ، العدد03، مجلد 24، يناير 1992.
- أحمد الشافعي، التنمية الاقتصادية، دار النهضة مصر 1970.
- احمد رشيد مقدمة في الإدارة المحلية ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ،مصر 1975.
- أحمد عارف العساف و آخرون: التخطيط و التنمية الاقتصادية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الطبعة1 ، عمان 2011.
- أحمد مصنوعة، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مداخلة تدخل ضمن فعاليات الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة شلف، 23 و 24 نوفمبر 2014،
- اسماعيل محمد صائم – نظرية النقود و البنوك، الأسواق المالية – مذكرات في النقود و البنوك.

- أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن 2010.
- بشار يزيد وليد: التخطيط و التطوير الاقتصادي، دار الراية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2008 .
- بن سعد زينة، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف البنوك رسالة لنيل شهادة الماجيستر،جامعة الجيلالي يابس سيدي بلعباس السنة 2003-2004.
- بن عصمان محفوظ: مدخل في الاقتصاد الحديث ، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة الجزائر 2003 .
- جعفر أنس قاسم، أسس التنظيم الإداري، والإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم ، الجزائر 2004 .
- جلول محمد ،القطاع الخاص و التنمية الفلاحية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد التنمية جامعة ابن خلدون 2010-2011 .
- جمال حلاوة و آخرون، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، طبعة العربية الأولى.

- حازم البلاوي، التنمية الزراعية مع إشارة خاصة إلى البلاد العربية،معهد الدراسات و البحوث العربية، القاهرة 1976
- حمد ابن محي الدين محاولة تقسيم التنمية الفلاحية لولاية المدية ضمن إستراتيجية التنمية المتبعة في الجزائر ،رسالة ماجستير 2001.
- خالد الحامض، التخطيط الزراعي، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية السورية، حلب1980.
- خالد سمارة الزغبي، التمويل للوحدات الإدارية المحلية ،شركة الشرق الأوسط للطباعة، عمان – الأردن 1985.
- خالد وصف الوزيني و آخرون: مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان 2006.
- خيضر خنفري: تمويل التنمية المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و التسيير، جامعة الجزائر 03-2010
- دكتور جواد سعد العارف،الاقتصاد الزراعي،دار الراية،عمان 2010.
- رشيد أحمد عبد اللطيف: التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، مصر 2001.
- السيد إبراهيم مصطفى و آخرون، اقتصاديات الموارد و البيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية ط1،2007.
- شمام بوشامة ، مدخل الاقتصاد العام ،دار الغرب لنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية، الجزء الأول 2000- 2001، وهران الجزائر.
- طارق الحاج – مبادئ التمويل – دار الصفاء للطباعة و النشر و التوزيع – الأردن .
- طاهر مبروكي، الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد9، 2011 .
- عابد عدة : تشخيص واقع المؤسسات المصغرة في ولاية تيارت و دورها في تفعيل التنمية المحلية مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ، جامعة ابن خلدون تيارت 2010- 2011 .
- عامر أحمد، محاولة نمدجة و تقدير الفجوة الغذائية في الجزائر، مجلة الباحث، الجزائر ، العدد 8.
- عبد الحق يوارقجي، التنمية الاقتصادية،الطبعة الجدبدة،دمشق1977.
- عبد الرحمن يسري "تطور الفكر الاقتصادي" الدار الجامعية للطباعة و النشر 1997.

- عبد القادر محمود رضوان "مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية"، يسري المطبوعات الجامعية الطبعة الأولى.
- عبد المجيد قدي، الإقتصاد البيئي، دار الخلودية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011،ط1.
- عبد المطلب عبد الحميد: التمويل المحلي و التنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2001.
- عبد الوهاب الداهري–القتصاد الفلاحي–دار المعرفة– الطبعة الأولى، السنة 1980.
- عثمان أحمد الخولي، الزراعة العربية، دار المطبوعات الجديدة،القاهرة1972.
- عزام البلاوي، التنمية الزراعية إشارة خاصة للدول العربية، معهد البحوث و الدراسات العليا،1976.
- علي تريق: الإدارة العامة ، مدخل الأنظمة، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الإسكندرية مصر 1991
- علي خاطر الشنطاوي، قانون الإدارة المحلية دار وائل للنشر، عمان، الأردن 2002 .
- علي كريم العمار: مقدمة في مفهوم تنمية الاقتصاديات المحلية، المعهد العالي للتخطيط الحضري
- عمرو محي الدين،التنمية و التخطيط الاقتصادي،دار النهضة العربية،بيروت 1972.
- عياش، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر(المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر 2000–2007)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر –3–،2010–2011.
- فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديثة، النشر و التوزيع، ط1، الأردن.
- فؤاد بن غضبان: التنمية المحلية ممارسان و فاعلون، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع عمان 2015م.
- كامل بكري: التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، بيروت لبنان 2002.

مجلات

- محمد إسماعيل فرج: التخطيط للتنمية الريفية، مكتبة الإسكندرية ، مصر 1983.
- محمد الصغير بعلي ،قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم ،الجزائر،2004.

- محمد الطاهر عزيز: آليات تفعيل دور البلدية في التنمية المحلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2010.
- محمد صالح تركي القريشي: علم اقتصاد التنمية، دار الإثراء للنشر و التوزيع، الطبعة1، الأردن 2010.
- محمد عبد الطوني، الإنتاجية الزراعية بين البحث العلمي و الإرشاد الزراعي، جامعة الإسكندرية
- محمد عبد العزيز عجمية ، التنمية الاقتصادية ،دار الجامعة الإسكندرية ،مصر 2007.
- مدحت القريشي ،التنمية الاقتصادية ،الطبعة الأولى ،دار للنشر، عمان الأردن 2007 .
- مدحت سمير بن محمد عبد الوهاب السيد: النظم المحلية، إطار عام مع التركيز على النظام المحلي المصري، بدون دار النشر القاهرة، مصر 2000.

مذكرات

- مريم أحمد مصطفى: تنمية بين النظرية و واقع العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر 1997.
- مصطفة الجندي: الإدارة المحلية و استراتيجياتها، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر 1987.

مقابلات

- المقابلة مع مدير المصالح الفلاحية (DSA).
- ملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 23-24 نوفمبر 2014

ملتقيات

- منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة روما 1970، المؤتمر العالمي الثاني للأغذية لاهاي من16 إلى30يونيو 1970.
- منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، روما، 2010

مؤتمرات

- نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الطبعة الأولى، السنة2006.

- نضال كمال، الأسس النظرية للتنمية الزراعية الحديثة، مطبعة الحوادث، بغداد 1974.
- نور محمد لمين، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية و الريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في ظل مدرسة دكتوراه، تخصص تسيير مالية عامة جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان – 2011-2012.

و الإقليمي، جامعة بغداد

- وفاء معاوية ، الحكم المحلي الرشيد للتنمية المحلية في الجزائر ،رسالة ماجيستر كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ،جامعة باتنة،2010 .
- ونية رابح أشرف: معوقات التنمية المحلية ،دراسة ميدانية لولاية سكيكدة،' رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة الإخوة منتوري ، قسنطينة 1998-1999.
- **مواقع الأنترنيت**

http//alfassociation.blogspot.com/2017/03/blog-post_2302.htmlK
http//www.alg17.com/vb/thread-6819
WWW.abahe. K .com
HRD-srateggy-Asphttp :www.gov.com/arabic

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول **عنوان الجدول**

(1-1) تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام 2013/1980.
(1-2) نسبة مساهمة كل القطاعات في PIB%.
(1-3) تطور الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة 1980-2013.
(1-4) تطور عدد مناصب الشغل التي تم إنشاؤها في القطاع الزراعي الجزائري خلال الفترة 2000-2006.
(1-5) تطور نسبة العمالة الفلاحية من العمالة الكلية خلال الفترة 1980-2013
(1-6) قيمة الصادرات والواردات من المواد الغذائية خلال الفترة 2004-2013.
(1-7) تطور نصيب الصادرات الغذائية كنسبة مئوية من الانتاج الزراعي في الجزائر 2005-2013.
(1-8) تطور فاتورة الواردات من السلع الغذائية في الجزائر 2005-2012.
(1-9) نسبة الاكتفاء الذاتي لبعض السلع خلال 1980-2012.
(03،02) بعض المؤشرات المتعلقة بالتوفير إنتاج الغذاء والمحاصيل والماشية في الجزائر خلال قترة 2005-2011.
(03،03) تطور واردات و صادرات المنتجات الفلاحية للجزائر خلال الفترة (2005-2012)
(06،03) توزيع العقار الفلاحي.
(03،07) هياكل الري على مستوى الولاية.
(03،09) تطبيق مختلف برامج التنمية الفلاحية 2016/2000.
(03،10) برنامج توسيع المساحات المسقية (2019/2015)

قائمة الأشكال

رقم الشكل **عنوان الشكل**

(03-01) نسبة العاملين بالفلاحة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012.

(03-04) تطور واردات وصادرات المنتوجات الفلاحية بالجزائر خلال الفترة 2005-2012.

(03-05) خريطة ولاية تيارت.

(03-08) أعمدة بيانية تمثل تطور أهم المنتجات الفلاحية من سنة 1999 الى غاية 2017.

ملخص:

إن القطاع الفلاحي من بين أهم عناصر التنمية الاقتصادية بصفة عامة و التنمية المحلية فهو محرك للقطاعات الأخرى و في جميع الميادين الفعالة في عملية التنمية، و يرى الكثير من المفكرين الاقتصاديين أن القطاع الفلاحي هو أحد ركائز الكثير من الدول المتقدمة و هو الذي يساعدها و إلى حد كبير إلى التقدم المشهود إلى يومنا هذا.

ولكننا من خلال دراستنا لهذا القطاع شاهدنا أن هناك مستثمر من بعد فترة الاستعمار إلى سنة 2016 على المستوى ولولايتنا وذلك نتج عن الاهتمام الذي واجه هذا القطاع في كل من السياسات و الاستراتيجيات و البرامج من أجل التطوير و الدعم الفلاحي ووضع تطلعات قد تغير بشكل كبير هذا القطاع .

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، التنمية المحلية.

Abstract :

The agricultural sector is one of the most important elements of economic development in general and local development is the engine for other sectors and in all fields active in the development process, and many economic thinkers that the agricultural sector is one of the pillars of many developed countries and is helping them to the extent Great progress to this day.

However, through our study of this sector, we have seen that there is an investor from the colonial period to the year 2016 at the level and our mandate, which resulted from the interest that the sector faced in the policies, strategies and programs for development and agricultural support and the development of aspirations that may change this sector significantly.